An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)

Volume 36 | Issue 4 Article 23

2022

Professional objectivity: German contribution to developing standard pillars of objectivity in the media

Fayez Shaheen
Department of Mass Communication, College of Arts and Sciences, Qatar University, Qatar,
fshaheen@qu.edu.qa

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b

Recommended Citation

Shaheen, Fayez (2022) "Professional objectivity: German contribution to developing standard pillars of objectivity in the media," *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*: Vol. 36: Iss. 4, Article 23.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss4/23

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in An-Najah University Journal for Research - B (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 36(4) 2022

الموضوعيّة الاحترافيّة: مساهمة ألمانيّة في وضع أركان معياريّة للموضوعيّة في الإعلام

Professional objectivity: German contribution to developing standard pillars of objectivity in the media

فايز شاهين

Fayez Shaheen

قسم الإعلام، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، قطر

Department of Mass Communication, College of Arts and Sciences, Qatar University, Qatar

الباحث المراسل: fshaheen@qu.edu.qa

تاريخ التسليم (2020/1/30)، تاريخ القبول: (2020/5/17)

مُلخّص

تناقش هذه الورقة البحثيّة مساهمة الباحثين الألمان في مجال علوم الإعلام والاتصال لأحد المبادئ المهنيّة والأخلاقيّة الرئيسيّة ألا وهو "الموضوعيّة". إذ وضع الباحثون الألمان أركانًا محدّدة لما أسموها بـ "الموضوعية الاحترافيّة" مثل: وثاقة الصّلة بالواقع والنّزاهة لتكون الأساس الذي تُبنى عليه معايير الموضوعيّة من صحة وكمال ودقة وأهمّيّة وحياديّة وتوازن واستقلاليّة. ولقد وضع الألمان طرقًا لاختبار كلّ من هذه المفاهيم لقياس مدى التزام القائم بعملية الاتصال بهذه المبادئ المهنيّة والأخلاقيّة. وتُضيف هذه الورقة بعضًا من طرق الاختبار التجريبيّة الجديدة التي لم يتطرّق إليها الباحثون الألمان من قبل لتطوير الأركان المعياريّة للموضوعيّة الاحترافيّة لجعلها أكثر فاعلية، كما تُقدّم هذه الورقة أمثلة حيّة من الواقع الإعلاميّ العربيّ على معظم هذه المعايير لتتضح الصّورة أكثر للباحث العربيّ في مجال علوم الإعلام والاتصال.

الكلمات المفتاحيّة: الموضوعيّة، الحياديّة، النّزاهة، التّوازن، الاستقلاليّة، الأهمّيّة، الدّقة.

Abstract

This paper introduces an in-depth view of the contribution of German researchers in the field of information and communication science on one of the main professional and ethical principles the "objectivity". German researchers have laid down specific pillars of what they call "professional

objectivity" such as: relevance to reality and integrity to be the basis on which rest the criteria of objectivity of correctness, completeness, accuracy, importance, neutrality, balance and independence. The Germans have developed ways to test each of these concepts to measure the compliance of the communicator with these professional and ethical principles. This paper adds certain empirical testing methods that German researchers have not previously addressed to develop the normative pillars of professional objectivity to make them more effective. This paper also provides live examples from the real Arab media on most of these criteria to make it even clearer to the Arab researcher in the field of media and communication science.

Keywords: Objectivity, Impartiality, Integrity, Balance, Independence, Relevance, Accuracy.

إشكالية الدراسة

لقد قدّم كلّ من الفيلسوفة الأمريكيّة من أصل روسيّ (آين راند) والمفكر المصري عبد الوهاب المسيري مقاربات حول ماهية الموضوعية كمنهاج بحث وتحليل للحقائق المعلوماتية المستقاة من الواقع. وقد قدمت (راند) موضوعيتها "الفوتوغرافية" (المعلوماتية) كحل للوصول إلى الحقائق الخبرية من دون أن تشوبها أي تغييرات أو تشوهات ذاتية، فتركت مهمة جمع المعلومات والحقائق للباحث عن الحقائق، إلا أن مسألة تفسيرها فتركتها للمتلقي وحده، فربما يحمل تفسير جامع المعلومات رأيًا ذاتيًا يخالف الواقع ويخرج الحقائق من سياقها العام (موسوعة ستانفورد للفلسفة: آين راند، 2018). أمّا المسيري في موضوعيته التي أطلق عليها اسم "الموضوعية الاجتهادية أو التفسيرية" فيرى أن مسألة تفسير المعلومات والحقائق مسألة مهمة للباحث عن المعلومات، ولم يترك له مهمة جمع المعلومات فحسب، بل والاختيار بينها كيفما يشاء، ثم ربطها ببعضها بعضًا للخروج إلى تفسيرات ونماذج عامة (المسيري، 2000). وعند اختبار تطبيق معايير كلّ من الفلسفتيْن على المحتوى الإعلاميّ في نشرة الأخبار التلفزيونيّة نرى عدم إمكانية تطبيقهما بطريقة سليمة بسبب توفير "الموضوعيّة الفوتوغرافيّة" كميّات كبيرة من المعلومات النّصيّة والصّوريّة عن حدث واحد بحيث لا يُمكن بثّها جميعها كما هي في نشرة الأخبار، ولعدم قدرة المُشاهد على استيعاب كلّ هذه المعلومات دُفعة واحدة وفي وقت محدّد، وكذلك بسبب أنَّ "الموضوعيّة الاجتهاديّة" ذاتيّة في اختيارها للمعلومات، وذاتيّة في تفسيرها، وبالتالي تُخرج نتائج "اجتهاديّة" ذاتيّة عن الحدث، وقد ثبت أنّ آلية التّعاطي هذه مع الواقع الحقيقيّ تعمل على تشويهه وتنميطه عند إعادة تركيبه في الواقع الإعلاميّ بصورة تُسيء إلى الفهم السّليم للحدث، وبالتالي تخلق صورة ذهنيّة مغايرة عن الواقع الحقيقيّ وبعيدة عنه. هذا بالإضافة إلى وضوح تحيّز القائم بعملية الاتصال في حالة اتباعه للموضوعيّة "الاجتهادية" (المسيري، 2000). وبسبب نقائص كلّ من الموضوعيّة

"الفوتوغرافيّة" و "الاجتهاديّة" كان لا بدّ من البحث عن اجتهادات بحثيّة أخرى تتجاوز هذه النقائص وتضبط عمليّة جمع المعلومات الموضوعيّة واختيارها وإعادة تركيبها في الواقع الإعلاميّ بمعياريّة واضحة يمكن اختبار أركانها، وتتبع "أخلاقًا عقلانيّة" (آين راند في أول مقابلة..، يوتيوب، دون تاريخ نشر) مثل الصّحة والكمال والدقة والأهمّيّة والحياديّة والتّوازن لتضمن الوصول إلى موضوعيّة احترافيّة تأخذ إمكانيّات وسائل الإعلام بالحسبان، وتحافظ كذلك على صلة وثيقة بالواقع الحقيقيّ، وتتوافق وتتناغم مع الصناعة الإعلاميّة.علمًا بأنّ هذه الدراسة تصلح للبرامج المعلوماتية كنشرات الأخبار التلفزيونية بصورة خاصة، ولبقية البرامج المعلوماتية في وسائل الإعلام الأخرى بصورة عامة.

أهمية الدّراسة

يمكن استعراض أهمّيّة الورقة البحثيّة هذه في النّقاط التالية:

– تقدّم هذه الورقة وصفًا موسعًا لمساهمات الباحثين الألمان في مجال قياس الجودة الإعلاميّة التي تندرج تحتها أركان "الموضوعيّة الاحترافيّة" وخصوصًا تلك التي وضعها كلّ من الباحثيْن الألمانييْن (Schatz & Schulz) عام 1992، في مقالة علميّة بعنوان: "جودة البرامج التلفزيونيّة: معايير وطرق الحكم على جودة البرامج في النّظام التلفزيونيّ الألمانيّ المزدوج" نُشرت في مجلة (Media Perspektiven) (Schatz & Schulz, 1992, pp. 690-712)، وهي مساهمات ما زالت مجهولة للباحثين في الوطن العربيّ، والكشف عنها – هاهنا – سيفتح المجال للتعرّف على هذه المساهمات ومناقشتها والاستفادة منها.

– كما تكمن أهمّيّة هذه الورقة في شرح أطروحات الثنائيّ (Schatz & Schulz) بضرب أمثلة حيّة من نشرات الأخبار تُساعد الباحثين على فهم مقاصد الباحثيْن والتمثّل بها واتباعها.

– لا تكتفي هذه الورقة باستعراض وشرح ما يقدمه الباحثون الألمان، بل تزيد عليه بعض المعايير وطرق الاختبارات الأخرى المستمدّة من التّجربة العمليّة للكاتب نفسه في حقل الإعلام ومن التجارب البحثيّة العلميّة لدى بعض الباحثين الألمان الآخرين.

أسئلة الدّراسة

من المفترض أن تجيب هذه الورقة على الأسئلة البحثيّة الآتية:

– كيف يفهم الألمان الموضوعيّة في الإعلام؟ وما هي مساهماتهم في ذلك؟

– ما المقصود بالموضوعيّة الاحترافيّة؟ وما هي أركانها ومعاييرها وطرق اختبارها؟

– ما هي الأمثلة العمليّة المستمدّة من الإعلام العربيّ والألمانيّ التي تعكس مفهوم الموضوعيّة الاحترافيّة؟

– ما هي الإضافات البحثيّة الجديدة التي يمكن إضافتها إلى أركان الموضوعيّة الاحترافيّة؟

- ما هي المبادئ المهنيّة والأخلاقيّة العقلانيّة التي ترتكز عليها الموضوعيّة الاحترافيّة؟

أهداف الدّراسة

تعمل الدّراسة هذه على تحقيق الأهداف الآتية:

- توفير فرصة للباحثين العرب للتعرف على حقل بحثيّ جديد له أركانه ومعاييره القياسيّة المميزة يسمح بإجراء أبحاث جديدة عن جودة الأخبار والبرامج التلفزيونيّة العربيّة مرتكزة على المساهمات البحثيّة الألمانيّة في مجال المبادئ المهنيّة والأخلاقيّة المجهولة حتّى الآن في الوسط الأكاديميّ العربيّ.
- المساهمة في تحسين جودة نشرات الأخبار في المحطّات العربيّة على أرض الواقع بغرض زيادة تأثيرها وفاعليّتها من خلال تقديم معياريّة جديدة وعمليّة للعاملين في الحقل الإعلاميّ الإخباريّ بصورة خاصّة يعتمدون عليها في تقويم إنتاجاتهم الإعلاميّة.
- إضافة معايير جودة احترافيّة وطرق اختبار جديدة على الموضوعيّة الاحترافيّة الألمانيّة مستمدّة من التّجارب الشّخصيّة للباحث ومن الأعمال البحثيّة لباحثين ألمان آخرين تُساهم في تطوير الموضوعيّة الاحترافيّة.
- تقديم أمثلة عمليّة على معايير الموضوعيّة الاحترافيّة من الإعلام العربيّ تُسهّل على الباحث فهم أركان ومعايير الموضوعيّة الاحترافيّة وطرق اختبارها والاقتداء بها.

منهجيّة الدّراسة

اتبعتْ الدّراسة أكثر من منهجيّة لتحقيق أهدافها المرجوة وهي المنهجيّة الوصفيّة والاستقرائيّة والتّفسيريّة، وبالرغم من استخدام أكثر من منهجيّة بحثيّة، إلا أنّها تصب جميعًا في اتجاه واحد وهو الإجابة على أسئلة هذه الدّراسة وأهدافها، فهذه الدّراسة تصف أركان الموضوعيّة الاحترافيّة ومعاييرها وطُرق اختبارها وتحليلها، كما أنّها تستقرئ بعض التّجارب العمليّة والبحثيّة الأخرى وتضيف نتائج عملية الاستقراء هذه إلى معايير الموضوعيّة الاحترافيّة لدعمها وتقويتها، كم أنّها تُفسّر سبب ضرورة وجود كلّ جزئية من أجزاء الموضوعيّة الاحترافيّة والإضافات الزائدة عليها من خلال ضرب أمثلة حيّة عليها من المحتوى الإعلاميّ. ولتحقيق نتائج علمية مرضية كان من الضروري اختبار كل المعايير التي تقدمها الموضوعية الاحترافية من خلال ضرب أمثلة حية لها من المواد الإعلامية العربية والأجنبية.

الجودة الاحترافيّة

يندرج الحديث عن المبادئ المهنيّة والأخلاقيّة الخاصّة بالعمل الإخباريّ في المصادر العلميّة الألمانيّة - عادة - تحت عناوين عريضة مثل "معايير وطرق الحكم على جودة البرامج التلفزيونيّة" و"أبعاد جودة الأخبار التلفزيونيّة"، والتي تعالج تحتها المبادئ المهنيّة والأخلاقيّة الخاصّة بوسائل الإعلام تحت مسميّات "الجودة الاحترافيّة" أو "الاحترافيّة الصحفيّة" أو "الجودة الوصفيّة"

(Schatz & Schulz, 1992, pp. 690-712)، والتي من ضمنها تتدرج مفاهيم الموضوعيّة والأهمّيّة والصحة والكمال والنزاهة والتّوازن والحياديّة. هذه المفاهيم قد تُذكر في المصادر بهذه الصيغ ذاتها أو بصيغ لفظيّة أخرى غير دارجة كثيرًا، إلا أنّها تظلّ قريبة منها على أية حال.

عند البحث عن معايير جودة يمكن استخدامها كأداة ضابطة للمبادئ المهنيّة والأخلاقيّة للعمل الإعلاميّ، وخصوصًا لمبادئ الموضوعيّة والحياديّة والتّوازن، نجد أنَّ ثمّة مجموعة لا بأس بها من الباحثين الألمان الذين اهتموا كثيرًا بهذا الأمر، ومنهم :(Hagen 1995, Pöttker 2000, Rager 2000, Wyss 2002, Arnold 2009). ومن أكثر الباحثين الذين وجدت أعمالهم صدًى كبيرًا في هذا المجال، وأدرجت دراساتهم في دراسات أخرى، هي الدراسات التي قدّمها كلّ من (Roß-Mohl 1992) والثنائي (Schatz & Schulz 1992).

لقد قسّم (Roß-Mohl) أركان الجودة المهنيّة إلى خمسة أركان وهي: الموضوعيّة، والشّفافية، والآنية، والأصالة، والتّبسيط (تخفيض التعقيد) (Ruß-Mohl, 199, pp. 83-96). إنَّ أركان الجودة المهنيّة الأربعة الأولى استخلصها (Roß-Mohl) من بنود القوانين المدرجة في المصادر القانونيّة في ألمانيا، والتي تدعو صراحة إلى الالتزام بالمبادئ المهنيّة الأربعة المذكورة، أمّا الركن الخامس (التّبسيط) فقد أضافه (Roß-Mohl) نفسه، والذي من شأنه أن يضمن للمتلقي تقديم تغطية إخباريّة مفهومة ومهمّة.

أمّا الثنائيّ (Schatz & Schulz 1992) فقد ابتدعا أركانًا ومعايرًا وأحكامًا لقياس جودة البرامج التلفزيونيّة بأنواعها المختلفة، وخصوصًا الإخباريّة منها، اعتمادًا على الكثير من المصادر القانونيّة والدّراسات البحثيّة السّابقة في هذا المجال وخصوصًا دراسات كلّ من فيسترشتال (Westerstahl, 1983) وماكويل (McQuail, 1992) وشونباخ (Schönbach, 1977) وكبلينغر (Kepplinger, 1985) واتش جي فايس (Weiß, 1989)، وهذه الأركان هي: التنوّع، الالتزام بالقوانين، والأهمّيّة، والقبول، والاحترافيّة (Schatz & Schulz, 1992, pp. 690-712). إلا أنّهما لم يكتفيا في تصنيفها وتعريفها فحسب، بل ووضعا تفرّعات عنها توضحها، وأيضًا أحكامًا تعمل على اختبار كلّ جزئيّة منها. ولكن وبسبب اقتصار الورقة البحثيّة هذه على دراسة مبادئ الموضوعيّة والحياديّة والتوازن، فلن يجري التطرّق لجميع هذه المعايير والأحكام، وسيقتصر الحديث عن جزء من ركن "الاحترافيّة" وهو الجزء الذي سمياه بـ "الجودة الوصفيّة" كونه الجزء الذي يتطرّق إلى موضوع الورقة البحثيّة بصورة مباشرة.

بسبب الخلاف حول تحديد مفهوم الموضوعيّة ومدى تطبيقه على المحتوى الإعلاميّ، فضّل كلّ من (Schatz & Schulz) تجنب هذا اللفظ (الموضوعيّة) واستبدلاه بلفظ "الجودة الوصفيّة" (descriptive Qualität)(Schatz & Schulz, 1992, p.702)، الذي وضعاه تحت عنوان أكبر وهو "الاحترافيّة الصحفيّة"، إلا أنّهما أكدا أنّه يُلبي المطالب الخاصّة بالموضوعيّة، ولهذا سنستخدم ـ هاهنا ـ اسم (الموضوعيّة الاحترافيّة أو الوصفيّة) مجاراة للمصطلحات المستخدمة في المصادر العربية (مثلًا: المسيري، 2000). في الفقرات الآتية سيجري تفصيل وصف أركان الموضوعيّة الاحترافيّة ومعاييرها واختباراتها الخاصّة بالإضافة إلى استعراض المعايير

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 4, Art. 23

والاختبارات الجديدة التي من المفترض أن تعزز أهداف "الموضوعيّة الاحترافيّة" من خلال ضرب أمثلة حيّة عليها.

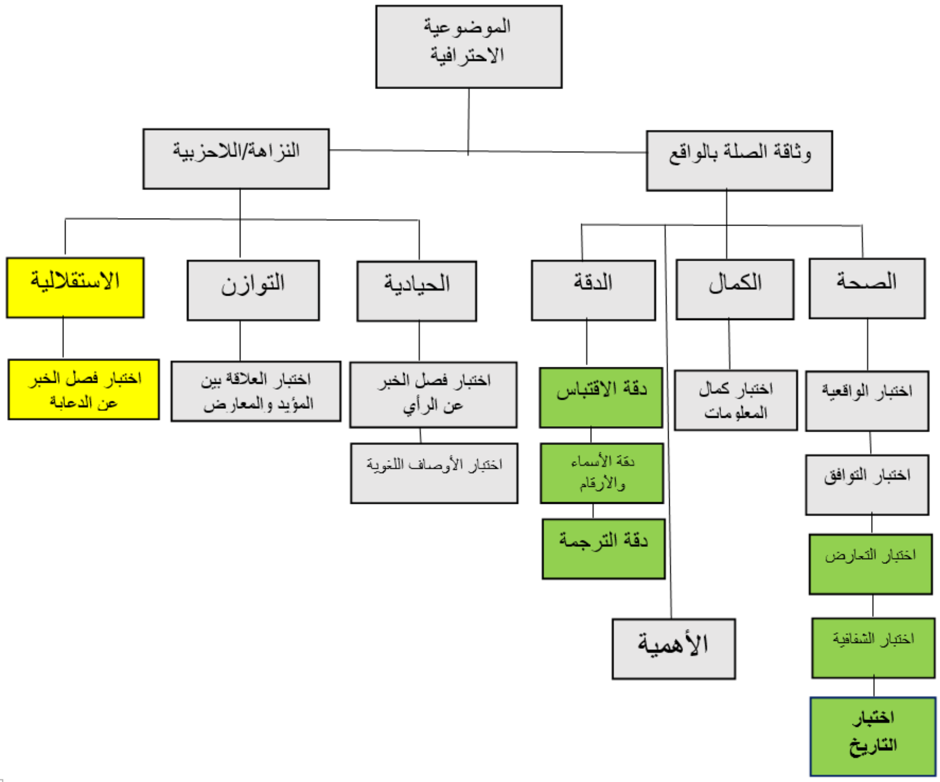

شكل (1): أركان وعناصر الموضوعية الاحترافية وفقا للثنائي (Schatz & Schulz) والإضافات التالية عليها (من عمل الكاتب).

أهداف الموضوعيّة الاحترافية

تهدف الموضوعيّة الاحترافيّة إلى تجاوز سلبيات كلّ من "الموضوعيّة الفوتوغرافيّة" (المعلوماتيّة) التي وضعتها الفيلسوفة الأمريكية من أصل روسي (آين راند)، و نقائص "الموضوعيّة الاجتهاديّة" (التّفسيريّة) التي وضعها المفكّر المصريّ (عبد الوهاب المسيري)، فهي تؤمن بضرورة توفّر معلومات "موضوعيّة" صحيحة ودقيقة وكاملة العناصر، إلا أنّها لا تكتفي بالإشارة لهذه المعايير فحسب، بل تضع طرقًا لاختبارها والتّحقق منها، كمّا أنّها ترى أيضًا – وبخلاف الموضوعيّة الفوتوغرافيّة – ضرورة انتقاء المعلومات المهمّة فقط من الواقع الحقيقيّ عند إعادة تركيبها في الواقع الإعلاميّ، لكنّها – وبخلاف الموضوعيّة الاجتهاديّة – لا تترك أمر

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss4/23 6

انتقاء المعلومات لمعايير ذاتيّة، بل تضبطها بأركان معياريّة واضحة تنفي عنها الاختيار العشوائيّ الموجّه. هذا بالإضافة أنّها لا تهتمّ فقط بالتّعاطي مع المعلومات، بل تتجاوزها إلى مسألة التّعامل مع آراء ومواقف الأطراف الممثّلة للمصالح المجتمعيّة (سياسيين، خبراء، شهود عيان، اقتصاديين...) من خلال المحافظة على "أخلاق عقلانيّة" (آين راند، في أول مقابلة..، يوتيوب، دون تاريخ نشر) مثل الحياديّة والتّوزان مع وضع معايير مضبوطة لقياسها واختبارها، يمكن من خلالها الحكم على نزاهة القائم بعمليّة الاتصال عند تعاطيه مع العنصر البشريّ في المحتوى الإخباريّ.

أركان الموضوعيّة الاحترافيّة ومعاييرها

لقد تبنى الثنائيّ (Schatz & Schulz) التّقسيم الذي اتبعه فيسترشتال (Westerstahl, 1983, pp. 404-424) للموضوعيّة في الإعلام والتي قسّمها إلى ركنيْن رئيسييْن:

- **وثاقة الصلة بالواقع / الملاءمة (Sachgerichtigkeit)**
- **والنزاهة / اللاحزبية (Unparteilichkeit)**

إنّ سبب هذا التّقسيم يعود إلى أنَّ مفهوم (وثاقة الصلة بالواقع) ومشتقاته يصلح تطبيقه أكثر على أشكال العرض الإخباريّ ذات الطّابع الخبريّ بصورة رئيسيّة، أمّا مفهوم (النّزاهة) فينطبق أكثر على أشكال العرض التي تتعلّق قبل كلّ شيء بالأخبار ذات الطّابع التّفسيريّ والمرتكزة على إبداء الآراء (كما الحال في المقابلات الإخباريّة وتقارير المجلات الإخباريّة) (Schatz & Schulz, 1992, p.703). كما يمكن القول بأن مفهوم (وثاقة الصّلة بالواقع) يمكن تطبيقه على النّصوص الخبريّة مباشرة واستخراجه منها، في حين ينطبق مفهوم (النّزاهة) على طريقة تعامل القائم بعملية الاتصال مع العنصر البشريّ خلال عملية الاتصال. هذا بالإضافة إلى أنَّ التزام القائم بعملية الاتصال بمفهوم (وثاقة الصّلة بالواقع) يدلل على حرفيته ومهنيته في التّعامل مع المعلومات الخبريّة المجرّدة، في حين يدلل التزام القائم بعملية الاتصال بمفهوم (النّزاهة) على سلوكه الأخلاقيّ الذي يتمتّع به عند تعامله مع آراء الآخرين ومواقفهم.

أولًا: مفهوم "وثاقة الصّلة بالواقع" (الملاءمة)

من المفترض أنَّ يعبّر مفهوم "وثاقة الصّلة بالواقع" (Sachgerechtigkeit) عن التّوافق والملاءمة بين المحتوى الإعلاميّ من جهة، والأحداث والمواضيع والحقائق الواقعيّة من جهة أخرى، والتي يرجع إليها هذا المحتوى الإعلاميّ. لقد اقترح روزنغرين (Rodsengren) مصطلحًا إنجليزيًا بديلًا عن المصطلح الألمانيّ (Sachgerechtigkeit) وهو المصطلح باللغة الإنجليزية (pertinence) الذي يمكن ترجمته إلى الكلمة الألمانيّة (Angemessenheit) والتي تعني (الملاءمة / وثاقة الصلة) (Schatz & Schulz, 1992, p.703).

إنَّ مصطلح (وثاقة الصّلة) أو (الملاءمة) للمحتوى الإعلاميّ يندرج تحته أربعة معايير (Schatz & Schulz, 1992, p.703):

– الصّحة (صحة المعلومات الخبريّة): أي أنَّ المحتوى الإعلاميّ يُعتبر متوافقًا مع الواقع عندما يكون في جانبه الواقعيّ "حقيقيًّا" - أو بصيغة مبسّطة قليلا – "صحيحًا".

– الكمال (كمال المعلومات الخبريّة): وهو أنَّ الخبر يجب أن يجيب عن الأسئلة الصّحفيّة الخمسة (5W Questions): من؟ ماذا؟ متى؟ أيّن؟ كيف؟ والسّادسة هي لماذا؟، إذ من المفترض أن تجيب هذه الأسئلة عن جميع المعلومات التي يحتاجها المتلقي لأخذ صورة وثيقة الصّلة عن واقع الحدث.

– الدّقة (دقة المعلومات الخبريّة): أي أنَّ المعلومات الخبريّة وآراء ومواقف الممثلين عن المجتمع (سياسيين، شهود عيان، خبراء...) يجب أن يُعاد إرسالها بصورة تضمن سلامتها ولا تشوهها.

– الأهمّيّة (العناصر الضّروريّة): وهو أن يستند المحتوى الإعلاميّ على العناصر الضّروريّة والمهمّة الخاصّة بالحدث المعني أو الموضوع الإخباريّ.

إلا أنّه لا يكفي الإشارة إلى معايير قياس مدى ملاءمة المحتوى الإعلاميّ للواقع الحقيقيّ، بل يجب أيضًا وضع اختبارات عمليّة يمكن الحكم عليها من خلالها. في الفقرات التاليّة سنشرح ونوضح الاختبارات التي تساعد على تحديد صحة الأخبار وكمالها ودقتها وأهمّيتها مع ضرب مجموعة من الأمثلة المقتبسة من الإعلام العربيّ.

صحة المعلومات الخبريّة

إنَّ مسألة صحة المعلومات الخبريّة مسألة ليست سهلة، إذ لا يمكن الوصول إلى نتائج قطعيّة بشأنها، ويعود السّبب الرئيس في ذلك إلى أنَّ غالبيّة المعلومات الواقعيّة التي تستند إليها وسائل الإعلام ليست مستمدّة من مراقبين مستقلّين أو مصادر مستقلّة، ولهذا لا بدّ من وجود طرق يمكن من خلالها اختبار صحة هذه المعلومات. لقد وضع الثنائيّ (Schatz & Schulz) ثلاثة طرق لاختبار صحة المعلومات الخبريّة (Schatz & Schulz, 1992, p.704):

اختبار الواقعيّة: يصلح هذا الاختبار فقط عند وجود معلومات وبيانات من خارج عالم الإعلام يمكن مقارنتها والرجوع إليها لاختبار صحة المعلومات الخبريّة، مثل الرّجوع لوزارة العدل للتّأكد من صحة المعلومات المتوفّرة لديها حول نسب الطّلاق والزواج في بلد ما لمقارنتها بالنسب التي تروّج لها وسائل الإعلام، إلا أنَّ هذه الطّريقة محدودة كثيرًا وتخصّ دراسات الحالة فقط، ولهذا بالكاد تصلح لأن تكون كاستراتيجية خاصّة بالتّحليل الشّامل لكلّ المحتوى الإعلاميّ.

اختبار التّوافق (الإجماع): لا يُمكن اعتبار هذا الاختبار أيضًا اختبارًا موثوقًا لاختبار صحة المعلومات بالقطعيّة، إلا أنّه يظلّ اختبارًا مفيدًا ونهجًا علميًّا قبل كلّ شيء. يتمّ هذا الاختبار من خلال عمل جرد لجميع المعلومات الخبريّة المهمّة عن حدث أو موضوع ما والحجج الخاصّة به، ووَفقًا لقائمة الاختبار النّاتجة من عملية الجرد هذه، تتمّ مقارنة المعلومات الخبريّة في كلّ التقارير التي بثتها محطات أخرى حول الحدث أو الموضوع ذاته. ووفقًا لهذا الاختبار يتمّ رصد المعلومات

المتفق عليها والمعلومات المختلف بشأنها، فالمعلومات المتفق عليها تعتبر صحيحة، والمعلومات غير المتفق عليها يُنظر إليها بعين الشّك، وكلما زادت نسبة الاتفاق ارتفعت نسبة الصّحة، وكلما قلّت، انخفضت الصّحة. علمًا بأنَّ هذا الاختبار لا يقتصر على مقارنة المعلومات الخبريّة في المحتوى الإعلاميّ لوسيلة إعلاميّة واحدة، بل يمكن مقارنة محتوى إعلاميّ لوسيلة ما مع وسيلة إعلاميّة أخرى، كمقارنة معلومات نشرة أخبار تلفزيونيّة مع أخبار الصّحف مثلا، باعتبار أن أخبار الصحف أكثر دقة ورصانة وجدية (Daschmann, 2009, p.259).

اختبار الشّفافيّة: وهو الإجابة عن سؤال: من أيّن لك هذا؟ أي من أي مصدر جئت بهذه المعلومات؟ فالكشف عن مصادر المعلومات ومناسبتها يمكن أن يكون مؤشرًا على درجة جودة المعلومات الإخباريّة وصحتها، إذ إنَّ الكشف عن مصدر المعلومات ومناسبتها يسمح للمتلقي بالرجوع إلى المصدر الحقيقيّ لها للتّأكد من مطابقتها مع الواقع، وبالتالي التأكد من صحتها. في الحقيقة لم يفصّل الثنائي (Schatz & Schulz) في مسألة اختبار الشّفافيّة غير المذكور أعلاه، ولكن وبعد النّظر في مسألة الموضوعيّة اتضح أنَّ الأمر أكبر بكثير من مجرّد الإشارة إلى مصدر المعلومات الخبريّة، ولقد فُصّلت هذه المسألة في ورقة بحثية بعنوان "الشفافية الإعلاميّة: اقتراحات لتطبيق مفهوم الشّفافيّة عمليًا على نصوص نشرات الأخبار وصورها" (شاهين،2017)، والتي يمكن الرجوع إليها للاطلاع على ما تقدمه في هذا المجال.

ولكن وبعد دراسة عدد كبير من نشرات الأخبار بتقاريرها وأخبارها المختلفة، أتضح أنّه بالإمكان توسيع دائرة اختبارات صحة الأخبار إلى طرق اختبار أخرى لم يسبق أن تحدّث بها الباحثون الألمان فيما يخصّ هذا الحقل البحثيّ، ويمكن عرضها مدعّمة بالأمثلة كما يلي:

اختبار التّعارض: هذا الاختبار جديد ولم يسبق أن تحدّث عنه الثنائيّ (Schatz & Schulz) في دراستهما، وقد نتجت أركان هذا الاختبار من خلال تحليلنا لمجموعة من أخبار وتقارير نشرات الأخبار العربيّة. ويتمثّل هذا الاختبار من خلال تفريغ الأخبار البسيطة والتّقارير الإخباريّة مع مقدّماتها الخبريّة (التي يقرأها المذيع ويعدّها عادةً) والبحث عن تعارض بين المعلومات التي يقدّمها كلّ من المذيع ومعد التّقرير، أو ما يقدّمه كلّ منهما في الجزء المسؤول عنه (نصّ التّقديم/ نصّ التّقرير)، فعند دراسة بعض نشرات الأخبار، اتضح وجود معلومات متضاربة تخلق صورة مشوّهة عن الواقع. إنَّ غالبيّة هذه الأخطاء تنتج خلال عملية نقل المعلومات الواقعيّة إلى المحتوى الإعلاميّ بسبب فهم خاطئ أو عدم انتباه أثناء عملية النّقل.

ومن الأمثلة على ذلك التّعارض الذي ورد بين مقدّمة تقرير قناة الجزيرة، والمعنوّن بـ"إسرائيل تُطلق سراح أربعمائة أسير فلسطينيّ"، والمعلومات الواردة في متن تقرير مراسلة المحطّة في فلسطين "شرين أبو عقلة" (قناة الجزيرة (أ)،2005)، فقد ذكرت المقدّمة أنَّ عدد المُفرج عنهم في المرحلة الثانية من اتفاق إطلاق سراح (900 أسير) هو حوالي (400 أسير)، وهذا يعني أنَّ في المرحلة الأولى قد أُطلق سراح (500 أسير)، وهذا واضح في نصّ مقدّمة المذيع للتقرير الآتية:

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 4, Art. 23

مثال (1): تقرير قناة الجزيرة: "إسرائيل تُطلق سراح أربعمائة أسير فلسطينيّ/ والسُلطة تُطالب إسرائيل بإطلاق سراح المزيد". (2005.06.02)

النَّصّ	الصّورة المرافقة
"إلى الملف الفلسطينيّ حيث أفرجت إسرائيل عن نحو أربعمائة أسير فلسطينيّ في المرحلة الثانية من إطلاق سراح تسعمّائة أسير، أرجأت سُلطات الاحتلال تنفيذها عدّة أسابيع، بعد اتفاق تمّ التوصّل إليه بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين في شرم الشّيخ. وطالب مسؤولون فلسطينيّون إسرائيل بالإفراج عن المزيد من الأسرى، في حين دانت حماس استخدام سلطات الاحتلال قضيّة الأسرى وسيلة لابتزاز السُلطة الفلسطينيّة".	

إلا أنّ ما ورد على لسان النّاطق باسم الجيش الإسرائيليّ "إيتان عروسي" في متن التّقرير الذي أعدته مراسلة القناة يعطي معلومة مغايرة، إذ قال: "أنا لا أتدخّل بكلّ المعيرات (المعايير) وكلّ البنود من الأسرى الذي (الذين) تمّ إطلاق سراحهم، ولكن هذا إشي (شيء) أكثر من الصفقة الماضية" (الجزيرة (أ)،2005). ما قاله "إيتان عروسي" يخالف الواقع، فلم تكن الصّفقة الماضية أكثر عددًا من الصفقة الثانية، بل العكس هو الصّحيح. وبالرغم من ذلك لم يلحظ المذيع ولا المراسلة هذا التّعارض بين المعلومات وتركا أقوال "عروسي" كما هي من دون دحضها أو التّعليق عليها، فأخذا ما قاله كمُسلَّمة لا تحتاج إلى تعليق وكأنَّ ما قاله كان صحيحًا، ما خلق تعارضًا معلوماتيًا بين مقدّمة التّقرير ومحتواه وشوها بذلك الواقع الحقيقيّ.

ومن الأمثلة على وجود تعارض في المعلومات الخبريّة في التّقرير نفسه ما جاء في تقرير مراسل قناة الجزيرة في فلسطين "وليد العُمَري" حول إحياء الفلسطينيّين ذكرى النَّكبة في 2005.05.15 (الجزيرة (ب)، 2005)، فقد جاء بمقتطف صوتيّ لمعمّر فلسطينيّ يُعبّر فيه عن رغبته بالعودة إلى بلده التي هُجّر منها في فلسطين ليموتَ فيها، ثم جاء بمقتطف صوتيّ آخر لحاجة معمّرة هي فاطمة الموسى تُعبّر عن عدم رغبتها بالعودة، فقد قالت: "هو صاححلي أرجع يا ابني على البلاد؟ راحت البلاد، وراحلي أولاد اثنين، وراح ابن ابني، وراح أخوتي اثنين، **<u>وين نرجع؟</u>** **<u>شو نرجع نسوي يمّا</u>؟"** إلا أنّ المراسل ربط بين هذيْن المقتطفيْن بقوله: "وتشاركه الحاجة فاطمة الموسى من بلدة المالحة جنوب القدس الحلم بالعودة، لكنها تتذكّر بألم ما فقدته منذ أن رحلت عن بلدها"، فمن الواضح – هاهنا - أنَّ المراسل لم يفهم ما قالته المعمّرة جيّدًا وظنَّ أنَّ موقفها موافق لموقف مَنْ سبقها، فوقع التّعارض بين فهم المراسل وقول المسنّة الفلسطينيّة كما هو واضح في نصّ التقرير المفرّغ هنا، وهو أمر من شأنه أن يُسيء إلى صحة الأخبار ومصداقيّة المحطّة:

مثال (2):

بدنا نروّح.. بنقولكوا بدنا نروح على البلاد وهناك نموت بس.. هاذا اللي بدنا اياه.. نموت في بلادنا.. حبة تراب يحطونا اياها على وجوهنا .."		مقتطف صوتي: عبد العزيز حسن سمارة/ لاجئ من قرية عنّابة
وتشاركه الحاجه فاطمة الموسى من بلدة المالحة جنوب القدس الحلم بالعودة،		نصّ المراسل
لكنها تتذكّر بألم ما فقدته منذ أن رحلت عن بلدها. /		نصّ المراسل
"هو صاححلي أرجع يا ابني على البلاد. راحت البلاد وراحلي أولاد اثنين وراح ابن ابني وراح أخوتي اثنين وين نرجع.. شو نرجع نسوي يمّا..."		مقتطف صوتي: فاطمة الموسى/ لاجئة من بلدة المالحة

اختبار التّاريخ (القصّة): وهذا اختبار من إضافاتنا الجديدة أيضًا على طُرق اختبار صحة المعلومات الخبريّة لم يُشر إليه الثنائيّ (Schatz & Schulz) في دراستهما أو أيّ من الباحثين اللاحقين لهما. وينطلق هذا الاختبار من أنَّ لكلّ محتوى إعلاميّ آني (خبر أو تقرير)، ظهر على الشّاشة، ثمّة تاريخ له وجذور يمكن تتبعها لنصوصه وصوره، ولاختبار صحة المعلومات الخبريّة،

النّصيّة والصّوريّة، للخبر أو التقرير، يمكن الرجوع إلى أصلها في وكالات الأنباء إن كان أصلها من وكالات الأنباء، أو الرجوع إلى المادة الخام (Footage) التي أعدّها المراسل الميدانيّ، إن كان تقريرًا خاصًا بالمحطّة، لمقارنة النّاتج الأخير للتّقرير بها (التّقرير الآنيّ الذي شاهده الجمهور على الشّاشة)، فالمادة الخبريّة التي أصلها مأخوذ من وكالات الأنباء، يُمكن اختبار صحتها من خلال مقارنتها بموادّها الأصليّة المأخوذة منها، فنرجع إلى جميع الموادّ المصوّرة والنّصيّة التي اعتمد عليها معدّ التّقرير، ونختبر مدى توافقها مع نسختها الأخيرة. إنَّ أصل طريقة الاختبار هذه مستمدّة من مثال سبق وأن قدّمه مانفريد موكنهاوبت (Muckenhaupt, 1981) في دراسة له حول "فهم ووضوح المحتوى الإعلاميّ: اقتراحات لتحليل المحتوى الإعلاميّ تساعد على توضيح المادة الإعلاميّة وتفسّر العلاقة بين النّص والصّورة فيها"، فقد عرض في هذه الدّراسة مثالًا على طريقة تعامل وسائل الإعلام المختلفة مع خبر مهاجمة قوات (روديسيّة 1965-1979) زمبابويّة معسكرات لمتمرّدين في زامبيا وموزنبيق، فعند تحليله لهذا التّقرير المصوّر رجع إلى تاريخ (قصة) الخبر في وكالات الأنباء لمقارنته بالتّقارير الإعلاميّة لمحطّات تلفزيونية ألمانيّة مختلفة لمعرفة كيفيّة تعاطيها مع المادة الإعلاميّة، فهذه الطّريقة وفّرت له إمكانيّة للحكم على نية معدّ التّقرير عند تعاطيه مع الخبر(Muckenhaupt, 1981, p.41) ، وبالتالي الحكم على مدى موضوعيته، أمّا المادة الإعلاميّة التي يُعدّها الإعلاميّ بنفسه، مثل التّقرير الميدانيّ، فيمكن مقارنة تقريره بتاريخ مادته الأصليّة الخام المعروفة باسم (Footage)، فمن شأن مثل هذا الاختبار الحكم على صحة المعلومات الخبريّة (النّصيّة والصّوريّة) في التّقرير الإخباريّ الآنيّ من عدمه.

من الأمثلة على طريقة استخدام تاريخ أو قصة الأخبار كاختبار لصحتها، ما بثته قناة (أم بي سي) العربيّة حول خبر بعنوان: "داعش يعترف بتوزيع طفلات اليزيديين على مقاتليه بوصفهن سبايا حرب" (MBC، يوتيوب، 2015)، ففي هذا الخبر قالت المحطّة إنَّ صورة انتشرت في مواقع التّواصل الاجتماعيّ تُظهر "أحد إرهابيي داعش" وهو يُمسك طفلة بقوة بيده ويدلل على بيعها في السّوق، وأنَّ الصّورة تُظهر مجموعة من (داعش) وهم يتنافسون على شراء هذه الطفلة وهي تبكي، علمًا بأنَّ مقطع الفيديو هذا المنشور على موقع يوتيوب، يحتوي نفسه على أصل الصّورة التي بثتها قناة (أم بي سي)، ليتضح أنَّ الأمر ليس كما تصوّره المحطّة، إذ نشاهد في المقطع الرّجل (الداعشي) وهو يجري مسابقة للأطفال على حفظ القرآن الكريم، وأنَّ الطّفلة التي يبدو أنّها إحدى المتسابقات، أخطأت في قراءة إحدى الآيات، فخشيت ألا تحوز على جائزة، فأخذت تبكي، فجاء (الداعشي) واحتضنها ليهدّئ من روعها، وقد ظهر على المقطع المصوّر عبارة كتابيّة تقول: "لقطة من الملتقى الدّعويّ في منطقة الكلاسة/ الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام"، فكان الرجوع إلى أصلّ الصّورة سببًا في اختبار عدم صحة الخبر الذي بثته محطة (أم بي سي).

مثال (3):

خبر محطة (أم بي سي)	الصّور المرافقة
انتشرت صورة لأحد إرهابيي (داعش) وهو يُمسك طفلة ليحرّج على بيعها كسبية. الصّورة وجدتْ تفاعلًا واسعًا عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ، وظهرت الطفلة في الصّورة وملامح الرّعب تعتري ملامحها البريئة، بينما يُمسكها الإرهابيّ بقوة زادت من خوفها، ومن خلفه ظهر مجموعة من الإرهابيين من الذين يتنافسون على شراء هذه الطفلة غير مراعين لطفولتها وصغر سنها. الصّورة خلّفت كمًا هائلًا من الغضب بحق (داعش)، الذي لا زال أفراده يشوّهون صورة الإسلام، وجعلوا منه دينًا مرتبطًا بالجنس والنّحر والقتل، فيما أنَّ المفارقة العجيبة جعلت الصّراع على الجواري يُهدّد بتفكيك تنظيم (داعش).	

مقطع الفيديو الأصليّ	الصّور المرافقة
رجل من داعش: إيش بدك تعطينا يا رغد؟ الطفلة: "هه ها هه ها"! رجل داعش: "ها هي ها هي"! (مقلدًا الطفلة) الطفلة: سورة "الأحد" و"الفلق" و"الناس" وحديثيْن". رجل داعش: اسمها سورة "الإخلاص". الطفلة: "الفلق". الجمهور: (ضحك). الطفلة:" بسم الله الرحمن الرحيم. قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد" رجل داعش:" ما شاء الله يعني. خشوع تام في الصلاة، قرآن، شو كمان؟ الطفلة: سورتين.	

الرجل: أعطينا سورتين.
الطفلة: "بسم الله الرحمن الرحيم. قل أعوذ برب الفلق، من شر ما خلق، ومن شر النفاثات في العقد..."
رجل داعش (يتقدّم من الطفلة ويُسرّ لها في أذنها).
الطفلة: ومن شر غاسق إذ وقب، ومن شر النفاثات في العقد، ومن شر حاسد إذا حسد"
تبدأ الطفلة بالبكاء.
رجل داعش: ما شاء الله، مين راح يربح؟
الجمهور: رغد!
رجل داعش: مين؟
ـ الجمهور: رغد! (بصوت مرتفع).
رجل داعش: مين؟ مين؟
الجمهور: رغد! (بصوت مرتفع)
الطفلة (تبدأ بالبكاء الظاهر للعيان)
يحضن رجل داعش الطفلة التي بدأت بالبكاء......إلخ

2. كمال المعلومات الخبريّة

في الحقيقة وضع الثنائيّ (Schatz & Schulz) معيار كمال المعلومات الإخباريّة وطريقة اختباره ضمن الاختبارات الخاصّة بعملية التّحقق من صحة المعلومات، ولم يدرجاه كمعيار منفصل، إلا أنَّ بعض الدّراسات اللاحقة أبرزت هذا المعيار واختباره عنصرًا منفصلًا بسبب سهولة التّحقق منه واستخدامه كأداة تجريبيّة عمليّة في الأبحاث الخاصّة في قياس جودة الأخبار (Jungnickel, 2009, p.30). إذ يُعدّ اختبار الإجابة عن الأسئلة الصّحفيّة السّتة: من؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ كيف؟ لماذا؟ من الاستراتيجيّات المُفيدة والمساعدة المستندة على قواعد العمل الخاصّة بالصّحافة الإخباريّة، فالإجابة عن هذه الأسئلة يُمكن أن تُعطي معلومات محدّدة على الأقل: فأداة السّؤال (ماذا؟) تُجيب عن ماهيّة الحدث ذاته، و(من؟) تُجيب عن الأشخاص المشاركين في الحدث، و(متى؟) عن وقت وقوع الحدث، و(أين؟) عن مكان الحدث وهكذا (Schatz & Schulz, 1992, p.703).

ولتوضيح الأمر سنضرب مثالًا لخبر بسيط بثته قناة الجزيرة في (06.08.2015) حول إعلان حركة طالبان مسؤوليّتها عن هجوم انتحاريّ في ولاية (لوغر) جنوب العاصمة (كابول) (الجزيرة، يوتيوب، 2015)، لنوضّح كيفيّة استخدام الأسئلة الصّحفيّة السّتة في اختبار كمال المعلومات الخبريّة في الخبر، فكلّما كانت الإجابات متوفرة، كان الخبر أقرب إلى الصّحة.

مثال (4):

نص الخبر	الصورة المرافقة
أعلنتْ حركة طالبان الأفغانيّة على لسان المتحدّث باسمها ذبيح الله مجاهد مسؤوليّتها عن هجوم انتحاريّ بسيارة مُلغّمة استهدف القوات الخاصّة الأفغانيّة في ولاية لوغر جنوب العاصمة كابول، وأضاف مجاهد أنَّ هجوم لوغر أوقع قتلى وجرحى بين القوات الخاصّة الأفغانيّة، في حين نقل مراسل الجزيرة عن مسؤول أمنيّ أنَّ ستة أشخاص قتلوا في هذا الهجوم، ويُعتبر هذا أوّل هجوم انتحاريّ بعد إعلان وفاة زعيم حركة طالبان المولّى محمد عمر.	

اختبار كمال المعلومات الخبرية: عند اختبار كمال المعلومات الخبريّة في خبر ما يجري أولًا اشتقاق جميع الأسئلة من المعلومات الخبريّة المتوفّرة في الخبر أصلًا، ثمّ نحاول معرفة الأسئلة التي لم يُجب عليها الخبر، لنرى مدى التزام الخبر في المحافظة على اكتمال معلوماته الخبريّة. إنَّ هذا الاختبار لا يُوضّح مدى صحة الخبر وجودته فحسب، بل يعكس مهارة كاتبه أيضًا، كما يمكن أن يكشف – في بعض الحالات – عن طبيعة نية الكاتب في التّعاطي مع الخبر كذلك.

فإذا قمنا بمحاولة اختبار كمال معلومات الخبر السّابق المذكور أعلاه باستخدام طرح الأسئلة فإنّه سيظهر على هذه الصّورة:

- ماذا حدث؟ ما الخبر؟
- الجواب: "أعلنت حركة طالبان الأفغانيّة على لسان المتحدّث باسمها ذبيح الله مجاهد مسؤوليتها عن هجوم انتحاريّ".
- من الذي أعلن؟
- الجواب: "حركة طالبان الأفغانيّة على لسان المتحدّث باسمها ذبيح الله مجاهد".

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 4, Art. 23

- كيف حدث هذا الهجوم؟
- الجواب: "بسيارة ملغّمة".
- لماذا حدث هذا الهجوم؟
- الجواب: "استهدف القوات الخاصّة الأفغانيّة".
- أين وقع الهجوم؟
- الجواب: "في ولاية (لوغر) جنوب العاصمة (كابول)".
- ما هي نتيجة الهجوم؟
- الجواب: "وأضاف مجاهد أنّ هجوم لوغر أوقع قتلى وجرحى بين القوات الخاصّة الأفغانيّة.
- هل من مصادر أخرى عن نتيجة الهجوم؟
- الجواب: "في حين نقل مراسل الجزيرة عن مسؤول أمنيّ أنَّ ستة أشخاص قتلوا في هذا الهجوم."
- ما المميزات الخاصّة بهذا الهجوم؟
- الجواب: "ويُعتبر هذا أوّل هجوم انتحاريّ بعد إعلان وفاة زعيم حركة طالبان المولّى محمد عمر."

عند مراجعة أسئلة الخبر وأجوبتها، نلاحظ بأنّه لم يُجبْ على جميع الأسئلة الضّروريّة التي من شأنها توضيح الخبر أكثر. ويمكن عرض الأسئلة التي لم يُجبْ عليها الخبر كالآتي:

- متى وقع هذا الهجوم الانتحاريّ؟
- الجواب: لا يوجد.
- من أين لك هذا (ما المصدر)؟ كيف أعلنت حركة طالبان عن الهجوم؟ هل جاء ذلك في بيان صحفي، أم في صفحة خاصّة في الإنترنت لحركة طالبان؟ أم في مقابلة صحفيّة؟ أم عبر الإذاعة؟
- الجواب: لا يوجد.
- من هو المسؤول الأمنيّ الذي نقل عنه مراسل الجزيرة؟ هل هو من طالبان أم الجيش والشرطة الأفغانيّة؟ وما اسمه؟ وما مركزه الوظيفيّ؟ (فعبارة مسؤول أمنيّ يمكن أن يكون حكوميًّا أو طالبانيًّا، وتحديده بدقة يقطع الشّك باليقين)
- الجواب: لا يوجد.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss4/23

– هل سقط جرحى بالفعل أم لم يسقط؟ فالمسؤول الأمنيّ (مجهول الهوية) لم يُشر في كلامه إلا إلى القتلى فقط.

– الجواب: لا يوجد.

لقد كشف اختبار كمال المعلومات الخبريّة هذا أنَّ ثمّة أربعة أسئلة لم يُجبْ عنها الخبر، فلو أضفنا المعلومات النّاقصة على الخبر من عندنا، لاتضحت الكثير من المعلومات التي تُغني محتواه وتزيده كمالًا وبالتالي قُربًا من الصّحة، كما هو موضّح في المثال المفتعل الآتي:

مثال (5):

نصّ الخبر	الصّورة المرافقة
أعلنتْ [**اليوم**] حركة طالبان الأفغانيّة على لسان المتحدّث باسمها ذبيح الله مجاهد مسؤوليّتها عن هجوم انتحاريّ بسيارة ملغّمة استهدف القوات الخاصّة الأفغانيّة في ولاية لوغر جنوب العاصمة كابل، وأضاف مجاهد [**في بيان له نشره على موقع الحركة في الإنترنت**] أنَّ هجوم لوغر أوقع قتلى وجرحى بين القوات الخاصّة الأفغانيّة [**من دون أن يُحدّد عدد القتلى والجرحى**]، في حين نقل مراسل الجزيرة عن (مسؤول أمنيّ) [**محمد أفغانيّ القائد العسكريّ لولاية لوغر**] أنَّ ستة أشخاص [**فقط**] قتلوا [**ونفى سقوط جرحى**] في هذا الهجوم، ويُعتبر هذا أوّل هجوم انتحاريّ بعد إعلان وفاة زعيم حركة طالبان المولّى محمد عمر.	

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 4, Art. 23

فالمعلومات المضافة (الظاهرة بين أقواس) زادت من وضوح الخبر، فعرفنا متى وقع[1] (علمًا بأنَّ مسألة آنية الخبر من المسائل المهمّة التي يجب عدم إغفالها) وعرفنا مصدر المعلومة، ما يسمح لنا بالتّأكد منها من خلال الرجوع إلى المصدر الأول لها، كما زادت المعلومات من دقة الخبر، من خلال الإشارة إلى أنَّ النّاطق الإعلاميّ لم يذكر في تصريحه عدد القتلى والجرحى في الهجوم، كما كشفت لنا المعلومات عن مصدر مراسل الجزيرة في الجانب الآخر (الحكومة) ما منح الخبر مصداقيّة أكبر، وسمح - لمن يريد التّأكد - بالرجوع إلى المصدر المذكور نفسه.

ومن الضّروريّ التّأكيد على أنَّ لكلّ خبر أسئلته الخاصّة به، كما هو واضح في المثال السّابق، ففي كلّ مرّة نُجري فيها اختبار كمال المعلومات الخبريّة، يجب معرفة الأسئلة التي تُجيب عليها المعلومات في الخبر أولًا، وبعدها تُطرح الأسئلة التي لم يُجبْ عليها.

3. دقة المعلومات الخبريّة

لم يتحدّث الثنائيّ (Schatz & Schulz) صراحة على الدّقة كمعيار من معايير وثاقة الصّلة بالواقع، إلا أنَّ مصادر بحثيّة أخرى أشارت إليها، ونحن سنشير إليه – هاهنا - بنوع من التّفصيل؛ فقد أشار يورغ هويزرمان (Häusermann & Käppeli, 1986, p. 169-179) إلى ضرورة الالتزام بدقة المعلومات وخصوصًا فيما يتعلّق بالاقتباس المباشر من أقوال الأشخاص، كما دعا إلى ضرورة أخذ الحيّطة والحذر عند التّعامل مع الأسماء والأرقام ونقلها بدقة، كنوع من المحافظة على وثاقة الصّلة بالواقع. إلا أنّه لم يُشر إلى مسألة أخرى يمكن إضافتها إلى طريقة الحكم على دقة المعلومات الخبريّة، وهي مسألة ترجمة أقوال الأشخاص المقتبسة أقوالهم في الخبر من لغات أجنبيّة، فبسبب إجراء بعض المحطّات العربيّة – بخلاف المحطّات الألمانيّة – مقابلات إخباريّة في نشرة الأخبار مع أشخاص يتحدّثون بلغات غير العربيّة ويجرون ترجمات فوريّة لها، لاحظنا أنَّ بعض هذه التّرجمات غير دقيقة ومن الممكن أن تُخرج كلام الشّخص من سياقه، كما أنَّ بعض المقتطفات الصّوتيّة المقتبسة لأشخاص يتحدّثون بلغات غير العربيّة يمكن أن تُنقل إلى المتلقي بصيغ غير دقيقة تُعطي معنى مغايرًا، ومن هنا جاءت ضرورة توخي الدّقة في نقل كلام الآخرين وعند ترجمة كلامهم أيضًا، وهذا ما ستوضحه الفقرات التاليّة مع ضرب الأمثلة.

عدم الدّقة في إعادة الأقوال المقتبسة حرفيًّا: ومن الأمثلة على إمكانيّة نقل اقتباسات من كلام أشخاص بطريقة غير دقيقة تشوّه المعنى، ما بثّته قناة الجزيرة في 2016.11.30 في نشرة حصاد اليوم (الجزيرة، يوتيوب، 2016) حول تصريح للواء حسن فيروز آبادي المستشار الأعلى لدى "علي خامنئي" يقول فيه: "إيران لم ترسل الصواريخ إلى اليمن حيث أنَّ اليمن كان أكبر حليف لروسيا ويمتلك الصواريخ منذ القِدم وما دعمنا له إلا من منطلق واجب ديني وإنسانيّ". إلا أنّ مذيع النَّشرة "جمال ريّان" أعاد ما قاله "فيروز آبادي" بكلمات غير متطابقة تمامًا للنَّصّ

(1) تغفل كثير من المحطّات عن ذكر زمن الخبر في نشرات أخبارها (بقصد أو من دون قصد) باعتبار أنّ كلّ الأخبار التي تبثها هي آنية ولا حاجة إلى الإشارة إلى وقت وقوع الخبر. إلا أنَّ هذا الأمر من نقاط ضعف كتابة الأخبار، لأنَّ من حقّ المتلقي معرفة وقت وقوع الخبر بصورة قطعيّة حتّى لا يقع عرضة لتخمينات تشكك في آنية الخبر.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss4/23

الظاهر على الشّاشة، إذ قال: "إنَّ إيران لم ترسل الصواريخ إلى اليمن حيث إنَّ اليمن كان أكبر حليف لروسيا، وتمتلك الصواريخ منذ القدم وما دعمنا لليمن إلا من منطلق الواجب الدّيني والإنسانيّ". الملاحظ هنا أنَّ المذيع أعاد ما قاله "فيروز آبادي" بكلماته هو وليس بكلمات فيروز، أي أنَّه حوّل التَّصريح من تصريح مباشر إلى غير مباشر، إلا إنَّه أخطأ في فهمه لأقوال "فيروز"، حيث حوّل كلمة "يمتلك" المذكّرة والعائدة إلى اليمن إلى كلمة "تمتلك" المؤنثة التي من الممكن أن تعود إلى روسيا - وهو الأرجح - أو إلى إيران، وهو فهم خاطئ؛ فالذي يمتلك الصّواريخ منذ القِدم هو اليمن وليست روسيا! إنَّ هذا المثال يوضّح دور الإعلاميّ في تغيير الواقع الحقيقيّ في وسائل الإعلام، وأنَّ مسألة صحة الحقائق الإخباريّة مرتبطة أيضًا بمدى فهم الصّحفيّ للواقع الحقيقيّ ومدى التزامه بدقة إعادة بث الاقتباس.

مثال (6):

جمال ريّان: ... في الوقت نفسه وكالة تسنيم الإيرانيّة للأنباء نقلت عن المستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلّحة الإيرانيّة اللواء "حسن فيروز آبادي قوله:

"إنَّ إيران لم ترسل الصواريخ إلى اليمن حيث إنَّ اليمن كان أكبر حليف لروسيا وتمتلك الصواريخ منذ القدم وما دعمنا لليمن إلا من منطلق الواجب الدّيني والإنسانيّ*".

*الكلمات السوداء التي تحتها خط جرى تحريفها عن النَّصّ الأصلي من قِبَل المذيع. لاحظ النّصّ الأصلي الظاهر في الصورة.

(الجزيرة، الحصاد، 2016)

Published by Arab Journals Platform, 2022

عدم الدّقة في ترجمة المقتطفات الصّوتيّة: ومن الأمثلة على أنَّ عدم الدّقة في ترجمة المقتطفات الصّوتيّة يمكن أن يخلق تشوّهًا في الواقع ويُسيء إلى صحة الخبر، وبالتالي لا يُعدّ وثيق الصّلة بالواقع، ما حدث للرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات في تاريخ 17.04.2002 عندما كان محاصرًا من قِبَل الجيش الإسرائيليّ في مقر رئاسته في رام الله والمعروف فلسطينيًّا باسم "مقر المقاطعة"، ففي هذا اليوم بثت كلّ من القناة الأولى الألمانيّة ARD وقناة الجزيرة الإخباريّة تقريرًا إخباريًّا مصورًا عن لقاء فاشل بين الرئيس (ياسر عرفات) ووزير الخارجيّة الأمريكيّة حينها (كولن بأول). في هذين التّقريريْن بُث مقتطف صوتيّ مصوّر للرئيس الراحل ياسر عرفات أصله باللغة الإنجليزيّة، ولكن جرت ترجمته إلى العربيّة في قناة الجزيرة وإلى الألمانيّة في القناة الألمانيّة. وبسبب التشابه في نص المقتطف الصّوتيّ وصورته، يجعلنا نخمّن أنَّ مصدره واحد وهو إحدى وكالات الأنباء العالميّة. التشويه الناتج من عدم الدّقة في ترجمة تصريح الرئيس الفلسطينيّ يمكن استنباطه عند المقارنة بين الترجمتيْن.

مثال (7):

القناة الأولى للتلفزيون الألمانيّ (ARD) / نشرة أخبار 17.04.2002 Tagesschau	
„Ist das zu akzeptieren? Ich kann ja nicht einmal vor die Tür treten. Wie lange soll das noch dauern? Diese Isolierungmuss doch Auswirkungen haben auf die Stabilität im ganzen Nahen Osten.“(ARD,Tagesschau,2002) "هل هذا مقبول؟ لا أستطيع حتّى الخروج من الباب. إلى متى سيظل هذا الحال؟ هذا الحصار يجب أن يكون له آثار على استقرار الشرق الأوسط برمته"(1).	

ففي ترجمة القناة الألمانيّة للنّص الأصليّ يفهم السّامع أنَّ الرّئيس الفلسطينيّ يهدّد أمن واستقرار الشرق الأوسط برمته، وهذا ظاهر من عبارة: "هذا الحصار ***يجب*** أن يكون له آثار على استقرار الشرق الأوسط ***برمته***"، فكلمة "***يجب***" تحمل في طياتها تهديدًا مستقبليًّا مؤكدًا لزعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وكلمة "***برمته***" تبيّن ضخامة هذا التّهديد، التي ستتجاوز الحدود التّاريخيّة لفلسطين لتشمل منطقة الشرق الأوسط بكاملها، كما أنَّ هذه العبارة ذُكرت بلغة مؤكدّة خالية من صيغة السّؤال، كما هو الحال في ترجمة قناة الجزيرة الآتية:

(1) ترجمة الكاتب.

Shaheen: Professional objectivity: German contribution to developing stand

مثال (8):

قناة الجزيرة الإخباريّة / حصاد اليوم 17.04.2002	
"هل هذا مقبول، أنني لا أستطيع الخروج من هذا الباب؟ هل هذا مقبول؟ إلى متى سيظلّ هذا الحال؟ ألا تعتقدون أنَّ هذا الأمر ستكون له آثار على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط؟" (الجزيرة، حصاد اليوم، 2002)	

من الملاحظ – هاهنا - أنَّ السّامع لترجمة قناة الجزيرة للمقتطف الصّوتيّ المصوّر يفهم أمرًا آخر ويتكوّن لديه انطباع آخر، ففي هذه التّرجمة يلاحظ السّامع نسقًا واحدًا من عبارات التساؤل، ولا يوجد من بينها عبارة مؤكدة واحدة، وهذا يعني أنَّ الرئيس كان يطرح تساؤلات متكرّرة، يَفهم السّامع منها أنّه كان يشكي حاله تحت الحصار وما آل إليه، ولا يُفهم منها أنّه كان يُهدّد بزعزعة أمن واستقرار الشرق الأوسط، فمن الواضح – هاهنا - أنَّ القناة الألمانيّة كانت تحاول تحميل الرئيس الراحل ياسر عرفات مسؤوليّة زعزعة الاستقرار في الأراضيّ الفلسطينيّة في ذلك الوقت، واستخدمت أسلوب تشويه روح تصريحه وتزوير الغرض من كلامه لخلق هذه الصّورة المشوّهة عنه. ومن هنا جاءت ضرورة أخذ الحيّطة والحذر عند ترجمة المقتطفات الصّوتيّة وترجمتها بدقة من دون تشويه وتلاعب بأقوال الأشخاص، فلا يفهم خطأ التّرجمة هذا على أنّه خطأ غير مقصود دائمًا، بل من الممكن أن يكشف عن نية الصحفيّ في تغيير الواقع عن قصد، وبالتالي الخروج من إطار الموضوعيّة الاحترافيّة.

عدم الدّقة في التّعامل مع الأرقام: وكما هو الحال مع الاقتباسات المباشرة وغير المباشرة والتّرجمات يمكن أن تقع أخطاء كثيرة في مسألة نقل الأرقام من الواقع الحقيقيّ إلى وسائل الإعلام. ويمكن إرجاع النّقل غير الدّقيق للأرقام إلى عدة أمور؛ فالعمل تحت ضغط وتقديم معلومات سريعة في نشرة الأخبار يوقع الصّحفيين في أخطاء عند كتابتهم للأرقام، كما أنّ الاختلاف العالميّ في تسميّة الأرقام قد يُوقع الصّحفيين في أخطاء من هذا النّوع؛ ففي الولايات المتحدة مثلًا يُطلقون على رقم (الألف مليون) اسم (بليون)، أمّا نحن العرب فنسميها (مليارًا)، وهذا الأمر قد يُوقع بعض الصّحفيين في أخطاء حسابيّة (Häusermann & Käppeli, 1986, pp.169-179).

ولكن إلى أيّ مدى يتعيّن على الصحفيّ التّعامل بدقة مع الأرقام؟

إنَّ الدّقة المبالغ فيها في كتابة الأرقام تعوق عملية فهم المتلقي لها، لهذا يُفضّل في نشرة الأخبار التلفزيونيّة – وكذلك الإذاعيّة - ذكر الأرقام بالتّقريب (حتّى وإن كان هذا الأمر يُضعف مسألة النّقل الوثيق الصّلة بالواقع)، فالأرقام التّقريبيّة يَسهُل ملاحظتها وتذكّرها من الأرقام المبالغ

Published by Arab Journals Platform, 2022

بدقتها كثيرًا، فبدلاً من القول: "أطلقت إسرائيل سراح أربعمائة وخمسة من الأسرى الفلسطينيين"، يمكن تقريب الرّقم إلى "نحو أربعمائة أسير" (الجزيرة (أ)، 2005)، وينطبق الأمر ذاته إن أطلقت إسرائيل سراح 395 أسيرًا، فالرقم أربعمائة يَسهُل تذكّره أكثر من 405 أو 395.

إلا أنَّ مسألة تقريب الأعداد لا تنطبق عند مقارنة عددين ببعضهما بعضًا وقريبين من بعضهما بعضًا في القيمة (مثل نتائج الانتخابات الرئاسيّة أو البرلمانيّة)، وكذلك الأمر في تغطية الأخبار الرياضيّة عند ذكر عدد الأهداف والنّقاط للفريق الرياضيّ فهنا الدّقة مستحبة ومطلوبة (Häusermann & Käppeli, 1986, pp.169-179).

كما يتعيّن أخذ الحيّطة والحذر في التّعامل مع الأرقام في الإحصاءات الأوليّة الخاصّة بأعداد القتلى والجرحى في أخبار الكوارث والحوادث والتّفجيرات والحروب، إذ يُنصح في هذه الحالة بالإشارة إلى عدم دقة الأرقام الأوليّة أو إلى تضارب أعداد القتلى والمصابين[1] في مثل هذه الحوادث في حالة وجود أرقام متباينة لمصادر مختلفة. الإشارة إلى عدم دقة الأرقام وتضارب الأعداد يجب أن تكون واضحة وصريحة في النّص (Häusermann & Käppeli, 1986, pp. 169-179). ونستخلص مما سبق أنَّ مسألة دقة الأرقام مرهونة بمدى مفهوميتها بالنّسبة للمتلقي، وبمدى قطعيّتها وكذلك بمدى دورها في المقارنات بين النسب والأرقام المتقاربة.

عدم الدّقة في التّعامل مع أسماء الأشخاص والأماكن: وكذلك الحال عند التّعامل مع أسماء الأشخاص، فكثيرًا ما تُلفظ الأسماء لفظًا خاطئًا، لهذا على الصّحفيّ أن يعرف اللفظ الصّحيح للاسم قبل تسجيله في تقرير مصوّر أو قراءته في تقديم إخباريّ، فمن شأن التّعامل غير الدّقيق للأسماء أن يخلق صورة مشوّهة للواقع في ذهن المتلقي.

أمّا بخصوص ذكر أسماء الأماكن فيجب تقريبها وتوضيحها للمشاهد، خصوصًا إن كانت نشرة الأخبار تستهدف العالم العربيّ جميعه، فبعض أسماء الأماكن غير معروفة عند كثير من المشاهدين، فمثلًا يَطلق الفلسطينيون اسم مبنى "المقاطعة" على مقر الرئاسة الفلسطينيّة في رام الله، ظنًا منهم أنَّ جميع النّاس في الوطن العربيّ يفهمون المقصود من الاسم، مع أنَّ هذا الاسم غير معروف إلا عند الفلسطينيين وحدهم. وكذلك الحال مع كلمة "المخزن"؛ فالمغاربة يُسمّون السّلطة الملكيّة ومقر الدّيوان الملكي في المغرب باسم "المخزن"، من دون أن يفهم سكان المشرق العربيّ هذا اللفظ كما يستخدمه المغاربة، فالمخزن عند أهل المشرق هو المكان الذي تخزّن فيه البضائع ونحوها، ولا يعرفون للفظ "المخزن" سوى هذا المعنى؛ لهذا يتعيّن على الصّحفيّ أن يوضّح الاسم

(1) من الأمثلة على ذلك هذا الخبر المنشور في موقع قناة الجزيرة بعنوان: "تضارب بشأن أعداد القتلى في إيران وخامنئي يعتبر الاحتجاجات مسألة أمنية" في الإنترنت:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/19/%D8%AE%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%89%. تاريخ النشر: 19 تشرين الثاني 2019.

في أوّل مرّة يذكره فيها في تقريره، وكلّما دعت الضّرورة إلى ذلك، حتّى يفهم جميع المتلقين ما يقصده.

من الأمثلة على ذلك ما ورد في تقرير مراسل قناة الحرّة في فلسطين عبد الله السّعافين عن مبنى "المقاطعة" (مقر الرئاسة الفلسطينيّة) في رام الله.

مثال (9):

تقرير قناة الحرة: "ترحيب فلسطينيّ بالإفراج عن أربعمائة معتقل " 02.06.2005

جزء من تقرير إخباريّ لمراسل المحطّة في فلسطين	الصّور المرافقة
"هكذا استقبلت الأمهات أبناءهن الذين أطلق سراحهم؛ سجدوا شكراً لله، ثمّ قرأوا الفاتحة على ضريح الرّئيس الرّاحل ياسر عرفات. الاستقبال الشّعبيّ والرّسميّ الذي جرى في مقر المقاطعة، عكس مدى أهمّيّة قضية المعتقلين لدى الشّعب الفلسطينيّ". (الحرة (أ)، أخبار العلم، 2005)	

إننا نفهم من العرض السّابق أن اختبار دقة المعلومات الخبريّة يمكن إتمامه من خلال مقارنة الاقتباسات في وسائل الإعلام مع أصلها من وكالات الأنباء أو مع مادتها الخام (Footage)، للتأكد من مطابقتها وصحتها، أمّا بالنّسبة لأسماء الأشخاص فيمكن التأكد من دقتها ودقة لفظها من الأشخاص المعنيين أنفسهم، أو من خلال التّأكد من سكان بلده بخصوصها، وكذلك الحال بالنسبة لأسماء الأماكن.

4. الأهمّيّة (العناصر الخبريّة الضّروريّة)

إنَّ ركن الأهمّيّة من أهمّ الأركان التي تميّز الموضوعيّة الاحترافيّة عن الموضوعيّة "الفوتوغرافيّة" و"الاجتهاديّة". فالموضوعيّة "الفوتوغرافيّة المعلوماتيّة" لا تهتم كثيرًا في عمليّة تصنيف المعلومات إلى معلومات مهمّة أو أقلّ أهمّيّة، فهي ترى في كلّ معلومة يمكنها الحصول عليها معلومة مهمّة، ويُشكّل وجودها معرفة تراكميّة لدى المتلقي. في حين تختار الموضوعيّة "الاجتهاديّة" ما يحلو لها من معلومات اعتمادًا على وجهة نظر ذاتيّة، أي من دون ضوابط ومعايير محدّدة تضبطها، مما يجعلها فريسة للأهواء الشّخصيّة (المسيري، 2000)، أمّا الموضوعيّة "الاحترافيّة" فترى ضرورة إبراز المعلومات المهمّة وغض الطّرف عن المعلومات غير المهمّة، لكنّها وضعت أسسًا ومعايير تحدّد كيفيّة اختيار المعلومة المهمّة من بين الكمّ الهائل للمعلومات الخبريّة التي تصل إلى غرفة الأخبار يوميًّا من وكالات الأنباء العالميّة ومراسلي المحطّة.

إنَّ مسألة انتقاء الموضوعات والمعلومات الخبريّة وفقًا لأهمّيتها مسألة لا مفر منها في عالم الإعلام، وذلك لعدم قدرة الوسيلة الإعلاميّة على بثّ كلّ الموضوعات الخبريّة التي تصلها؛ لهذا لا يُمكن الحكم على نشرات الأخبار بأنّها ليست "موضوعيّة" لمجرّد أنّها تنتقي الموضوعات والمعلومات الإخباريّة انتقاء، كما أنَّ مسألة انتقاء الموضوعات والمعلومات الخبريّة ضروريّة لعمليّة استيعاب المتلقي للمعلومات التي تصله وحفظها في ذاكرته، فالمتلقي يملك قدرة محدودة لاستيعاب وحفظ المعلومات في وقت محدّد (Steinbach, 2005, p.10). هذا بالإضافة إلى أن مسألة انتقاء الموضوعات والمعلومات الخبرية مرتبطة باهتمامات المتلقي، فكلّما كانت قريبة من اهتماماته، زادت رغبته في متابعتها، وكلّما بعدت، قلت رغبته في متابعتها (وهناك دراسات إعلاميّة حول هذا الموضوع وأهمها تلك الخاصّة في معايير اختيار الأخبار) (Kepplinger, 1998) وهذا الأمر يتطلّب انتقاء ما يعتقد بأنّها أخبار قريبة من المتلقي. ولكن وحتّى لا تقع مسألة انتقاء الموضوعات والمعلومات الخبريّة فريسة للذاتيّة والمزاج الشّخصيّ، وبالتالي الدّخول في المحظورات مثل تشويه الواقع والتّلاعب به والوقوع في التّحيز، كان من الضّروريّ توفير معايير وأسس تضبط عملية الانتقاء هذه، وهذا ما حاول الثنائيّ (Schatz & Schulz) فعله بالإضافة إلى باحثين آخرين أدلوا بدلوهم في هذا الجانب.

يفهم الثنائيّ (Schatz & Schulz) الأهمّيّة كمفهوم عقلانيّ "فالحقائق الخبريّة لا يمكن أبدًا أن تكون مهمّة من ذاتها، بل تنبع أهمّيتها دائمًا من خلال مقارنتها بغيرها من الحقائق" (Schatz & Schulz, 1992, p.696)، واعتبرا أنَّ المعيار الرئيس لقياس الأهمّيّة هو التّأثير الحقيقيّ أو الممكن لحدث على غيره من الأحداث أو الأوضاع أو الأفعال. وفي الفقرات التالية سيجري تفصيل عناصر الأهمّيّة الخاصّة بالموضوعات الإخباريّة وتلك الخاصّة بالمعلومات الدّاخليّة في الخبر.

لقد قسّم الثنائيّ (Schatz & Schulz) ركن الأهمّيّة إلى ثلاثة معايير رئيسيّة: نطاق التّأثير، ودرجة الفاعليّة، والفئات الفاعلة، إلا أن آخرين أضافوا عليها معيار الآنية ومعايير داخلية أخرى تقيس أهمية الحقائق الخبريّة في الموضوع الإخباريّ نفسه (Jungnickel, 2009). إنَّ المعايير الأربعة الأولى هي التي تحدّد طبيعة اختيار الموضوعات الخبريّة في نشرة الأخبار، في حين أنّ المعايير الداخليّة هي التي تحدّد تصنيف المعلومات الخبريّة في محتوى الخبر نفسه. وبسبب ضيق المساحة المخصّصة هنا، سنقتصر الحديث عن المعياريْن الأوليْن: نطاق التّأثير ودرجة الفاعليّة، بسبب صلاحية تطبيقهما على عناصر اختيار الموضوعات الخبريّة والمعلومات الخبرية الداخليّة للخبر في الوقت ذاته.

نطاق التّأثير: لقد قسّم الثنائي (Schatz & Schulz) اختيار الموضوعات الخبريّة وفق معيار نطاق تأثيرها إلى ثلاثة مستويات:

- على مستوى المجتمع ككل.
- على مستوى الجماعات والمنظمات والمؤسسات الأهلية (المؤسسات الاقتصاديّة، السّياسيّة، العلميّة، وسائل الإعلام).

– على المستوى الفرديّ.

إلا أننا أضفنا عليها أيضًا:

– المستوى العالميّ.

– المستوى الإقليميّ.

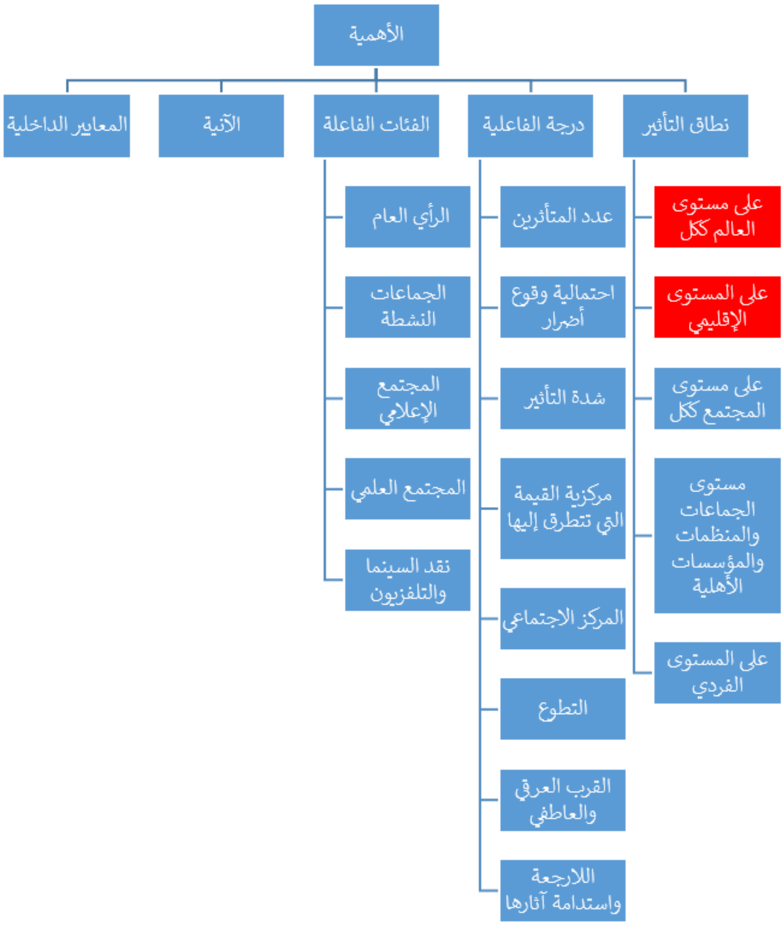

شكل (2): معايير "الأهمية" وفقًا للثنائيّ (Schatz & Schulz) والإضافات التالية عليها (من عمل الكاتب).

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 4, Art. 23

إنَّ هذه الإضافة جاءت بعد انتشار المحطّات التلفزيونيّة الفضائيّة حول العالم بصورة عامّة، وانتشار المحطّات الإخباريّة المتخصصة بصورة خاصّة[1]. إذ نلاحظ أنَّ اختيار الموضوعات الخبريّة تجاوز الحدود الجغرافيّة للمحطة الإخباريّة وأصبحت تهتم بالأخبار على المستوى الإقليميّ والدوليّ. فخبر مثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 لا يمكن اعتباره حدثًا مهمًا ضمن نطاق الحدود الجغرافيّة لدولة ما، بل هو حدث تمّ اختياره لمدى أهمّيته وتأثيره على نطاق العالم أجمع. وكذلك الحال بالنسبة لموضوع الأزمة الاقتصاديّة الأمريكيّة، إذ إنَّ اختياره في محطّات الأخبار كان بناء على نطاق تأثيره المتجاوز للحدود الجغرافيّة للدول. كما حازت الموضوعات الخبريّة الإقليميّة على اهتمام المحطّات الإخباريّة بسبب نطاق تأثيرها الممتد على مستوى الإقليميّ، فخبر الحرب على العراق وخبر الحرب على تنظيم الدّولة الإسلامية (المعروف إعلاميًّا باسم "داعش") كان يحتل المراكز الأولى في نشرات الأخبار المحليّة للدول العربيّة. وفي كثير من الأحيان تسيطر الموضوعات العالميّة والإقليميّة على موضوعات نشرات الأخبار الوطنيّة أكثر من الموضوعات المحليّة نفسها.

درجة الفاعليّة: ثمَّ تطرّق الثنائيّ (Schatz & Schulz) إلى القسم الثاني من ركن الأهمّيّة وهو (درجة الفاعليّة) (Schatz & Schulz, 1992, pp.697-698). إنَّ هذا القسم - كما وضّح الثنائي - مستند على نتائج الأبحاث الخاصّة بمعايير اختيار الخبر وتقدير قيمته الخبريّة، إلا أنّهما أضافا معاييرَ أخرى بغرض تجاوز أهمّيّة اختيار الموضوعات الخبريّة إلى أصناف البرامج التلفزيونيّة الأخرى وتعميمها عليها، وقسّما هذا القسم إلى عدة معايير تعبّر جميعها عن درجة فاعليّة المعلومات الخبريّة مقارنة بغيرها من الحقائق الخبريّة. وهو ما سنفصّل شرحه في الفقرات التالية.

- **عدد المتأثرين بالحدث:** والمقصود به أنّه كلّما كان عدد المتضرّرين من الحدث أكبر، اكتسب أهمّيّة أكبر، وبالتالي كان حظ انتقائه ليكون من ضمن نشرة الأخبار أكبر.
- **احتماليّة وقوع أضرار:** كذلك احتماليّة وقوع ضرر كبير للحدث، يمكن أن تُساهم أيضًا في رفع درجة أهمّيّته، وضربا مثالًا على ذلك: إنَّ خبرًا عن خطر ارتطام نيزك في الأرض سيصنّف أقلّ أهمّية، إذا ما قورن بخبر حادث مفاعل نوويّ له نفس الأضرار المحتملة إن كانت احتماليّة وقوع الخبر الأخير أكبر من الخبر الأول، إلا أنّ هذا الأمر يحدّده الخبراء المعنيون في الأمر.

(1) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ دراسة الثنائيّ (Schatz&Schulz) صدرت عام 1992، أي قبل انتشار المحطّات الإخباريّة الفضائيّة حول العالم، كما أنَّ الدّراسات التي اعتمدت عليها دراسة (Schatz&Schulz) كانت مبنية على دراسة نشرات الأخبار في المحطّات الألمانية، الحكومية والخاصة، قبل عام 1992، وهي نشرات تهتم بالموضوعات الإخباريّة المحليّة أكثر من العالميّة والإقليميّة، وهذا ربما يفسّر عدم إشارتهما إليها في دراستهما.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss4/23

- **شدة التّأثير:** كلّما كانت شدة تأثير حدث ما أكبر، زادت أهمّيته أكثر، فقرار فرض عقوبات أمميّة على دولة ما، أكثر أهميّة - في هذه الحالة - من دعوات التهدئة السّياسيّة، طالما أن تأثير العقوبات سيكون أشدّ قوة.
- **مركزيّة القيمة:** إنَّ درجة تأثير خبر ما مرتبطة بالقيم المجتمعيّة لكلّ مجتمع على حدة، ففي المجتمعات الغربيّة - مثلًا - تُمنح حياة الفرد قيمة كبيرة، فأيّ حادث يُهدّد حياة الإنسان في الغرب، ينال أهميّة أكبر من التّغطية، مثل: الكوارث الطبيعيّة، وحوادث المفاعلات النّوويّة، وانتشار الأوبئة.
- **المركز الاجتماعيّ:** تزداد أهمّية الحدث إن كان الشّخص المهدّد بحياته هو شخصيّة تتمتّع بمركز اجتماعيّ رفيع، أو مشهورة، أو من السُّلطة، فأي اعتداء على (بابا الفاتيكان) يحوز على أهميّة أكبر مقارنة باعتداء موجّه لفرد عاديّ من الشعب.
- **التّطوع:** إنَّ خبر تعرّض إنسان إلى خطر أودى بحياته طوعًا، سيكون له صدى ضعيف في المجتمع مقارنة بخبر وفاة شخص بريء في حادث مشابه، فخبر انتحار شخص ما، لا يكون له صدى كبير في المجتمع مقارنة بخبر وفاة شخص في حادث اعتداء في محطّة القطار مثلًا.
- **القرب العرقيّ والمكانيّ والعاطفيّ:** إنَّ المتلقي يهتمّ بالأحداث القريبة منه مكانيًّا أو تلك التي تقع لأشخاص من عرقه، أكثر من تلك التي تقع بعيدًا عنه. إلا أنَّ مسألة القرب المكانيّ وأهمّيتها مسألة نسبية، إذ تزداد أهميّة أحداث معيّنة تقع في بلد بعيد (الانتخابات الأمريكيّة) على مجتمع بعيد عنه (فلسطين) بسبب تأثير الحدث البعيد على حياة الفلسطينيين اليوميّة (في حالة فوز رئيس أمريكيّ مناهض للقضيّة الفلسطينيّة مثلًا)، ولكن تظلّ كثير من الأحداث التي تقع بالقرب من المجتمع أكثر أهمّية من تلك المشابهة لها في مجتمع آخر، وحتّى يُصبح الحدث البعيد مهمًا للمجتمع القريب، يجب أن يكون عدد ضحاياه أكبر بكثير من الحدث القريب.
- **اللارجعة واستدامة آثارها:** والمقصود بها أنَّ ثمّة أحداثًا تكسب أهميّة كبيرة بسبب قوة تأثيرها النّابع من عدم القدرة على استرجاعها إلى وضعها الطبيعيّ، فمن عالم الطب يمكننا القول: إنَّ خبرًا عن إصابة مجموعة من الأشخاص بالإيدز، يكسب أهمّية أكبر من إصابة مجموعة أخرى بالكوليرا، صحيح أنَّ الإصابتين خطيرتين، إلا أنَّ الأولى لا علاج لها، أمّ الثانية فثمّة علاج لها.

من الملاحظ – هاهنا - أنَّ معايير درجة الفاعليّة للأحداث تختلف باختلاف الثّقافات، فما ينطبق على الغرب، ليس من الضّروريّ أن ينطبق على المجتمع العربيّ في أيّ دولة من دوله، وحتى يتمتّع الإعلام العربيّ بمعاييره الخاصّة في هذا الجانب يتعيّن إجراء دراسات تحليليّة لعدد كبير من نشرات الأخبار التلفزيونيّة العربيّة حتّى نصل إلى المعايير المتبعة في انتقاء الأخبار فيها، ثمّ تقييمها والحكم على صلاحيتها من عدمه. إلا أنَّ المعايير الغربيّة المذكورة أعلاه تظلّ هي

الركيزة المبدئيّة التي يمكن للصحفيين المهنيين والباحثين الأكاديميين الرجوع إليها، لحين توفر معايير عربيّة خالصة.

إنّنا نفهم مما سبق أنَّ مسألة اختيار الموضوعات والمعلومات الإخباريّة في الموضوعيّة الاحترافيّة مضبوطة بمعايير محدّدة ومدروسة، بعكس الموضوعيّة الاجتهاديّة التي تترك مسألة اختيار المعلومات لأسباب ذاتيّة غير مبرّرة، كما أنّها تختلف عن الموضوعيّة الفوتوغرافيّة التي تغرق المتلقي بالمعلومات التفصيليّة من دون تقويمها أو الموازنة بينها وفق أهمّيتها للمتلقي أو وفق قدراته الاستيعابيّة.

ثانيًا: النّزاهة / اللاحزبية (Unparteilichkeit)

اعتبر الثنائيّ (Schatz & Schulz) "النزاهة" هي القطب الثاني من الموضوعيّة الاحترافيّة إلى جانب ركن "وثاقة الصّلة بالواقع"، وقد بيّنا في فقرة سابقة أنَّ سبب اعتبار النّزاهة عنصرًا منفصلًا بذاته كونه يهتمّ أكثر بأشكال العرض الإخباريّ التي تركّز على الرأي أكثر من المعلومات، كما هو الحال في تقارير المجلات الإخباريّة وغيرها، إلا أننا وضحّنا أنَّ الأمر أيضًا يُمكن أن يكون له علاقة بأنَّ مفهوم "النّزاهة" ينطبق على طريقة تعامل الصّحفيّ مع العنصر البشريّ خلال التّغطية الإخباريّة، أمّا مفهوم "وثاقة الصّلة" فيركّز أكثر على النّص الإعلاميّ، وفي الوقت الذي يعكس فيه الالتزام بمفهوم "وثاقة الصلة" الالتزام بالمهنيّة الصحفيّة، فإنَّ الالتزام بمفهوم (النّزاهة) يعكس سلوك الصّحفيّ الأخلاقيّ عند تعامله مع آراء ومواقف الآخرين. واعتمد الثنائيّ (Schatz & Schulz) على تقسيم فيسترشتال (Westerstahl) للنّزاهة (اللاحزبية) والذي قسّمها إلى معياريْن اثنيْن: معيار "التّوازن" ومعيار "الحياديّة" (Schatz & Schulz, 1992, p.698). إلا أنَّ بعض المصادر الأخرى زادت عليها معيار "الاستقلاليّة"، والذي يأتي – هاهنا - بمعنى مغاير عمّا هو دارج في المصادر العربيّة كما سنرى.

مفهوم التّوازن: المقصود بالتّوازن – هاهنا - هو التّعامل بعدل مع أطراف النزاع في المحتوى الإعلامي، والسماح لها بالتعبير عن رأيها ضمن الموضوع الإخباري المعالج الواحد، وليس ضمن برامج المحطة، أي يجب تقديم جميع آراء الأطراف من دون تأخير إلى النشرات الأخرى. علمًا بأنَّ هذا المعيار مهم للموضوعات الخبريّة ذات الطبيعة الخلافيّة بصورة خاصّة (أي تلك التي فيها خلاف بين طرفين أو أكثر). والتّوازن يعني - في هذه الحالة - أخذ جميع حجج الأطراف المعنية المطروحة في النّقاش العام للموضوع الإخباريّ ومواقفها بالاعتبار في نشرة الأخبار نفسها، وهذا يحوي ضمنيًّا السّماح لكلّ المجموعات المعنيّة وممثليها بالإدلاء بمواقفهم حول الموضوع، وكذلك وجهات نظر المعنيين المباشرين بالقضية أنفسهم، خصوصًا في الموضوعات الإخباريّة النّقدية والتّحقيقيّة (Schatz & Schulz, 1992, p.703).

ولكن وعند دراسة مجموعة كبيرة من نشرات الأخبار وتقاريرها الإخباريّة العربيّة اتضح أنَّ مسألة التّوازن يجب ألا تقتصر على التّوازن بين الأطراف المعنيّة في قضية إعلاميّة ما فحسب، بل يجب أن يمتد التّوازن إلى آراء الشّعب حول القضية أيضًا، فبعض التّقارير الإخباريّة تسمح لجميع أطراف النّزاع بالتّعبير عن مواقفهم وآرائهم حول القضية الخلافيّة، إلا أنّها تأتي بآراء

مجموعة من الشّعب (هذه الفقرة معروفة باسم Vox Pop) تحمل رأيًا واحدًا. إنَّ هذه الفقرة تُعطي انطباعًا بأنَّ الشّعب كلّه يقف مع وجهة نظر طرف ما ضد آخر.

من الأمثلة على ذلك تقرير لمراسلة قناة الحرّة في قطاع غزة "جميلة أبو شنب" التي أدّته في 21 مايو 2005 تطرَّقت فيه المراسلة إلى دور المواطنين الفلسطينيّين في المحافظة على اتفاق التهدئة بين الفصائل الفلسطينيّة وإسرائيل (الحرة (ب)، العالم اليوم، 2005). ففي بداية تقريرها عرضت المراسلة ثلاثة مقتطفات صوتيّة لثلاثة أشخاص من عامّة سكّان قطاع غزة هاجموا في أقوالهم الفصائل الفلسطينيّة (بصورة غير مباشرة حركة حماس) واتهموها بأنّها كسرت اتفاق التّهدئة عن قصد لتحقيق مكاسب حزبيّة وشخصيّة، وإليك - عزيزي القارئ - عرضًا لهذه المقتطفات:

مثال (10):

الرأي الأوّل: تقرير قناة الحرّة في 2005.05.21

"ندعو الجميع، جميع الإخوان في كافة الفصائل والقوى الفلسطينيّة في لجنة المتابعة أن يرقوا إلى مستوى المسؤوليّة."

الرأي الثاني: تقرير قناة الحرّة في 2005.05.21

"فضّ التهدئة لصالح تنظيم معيّن ولمكاسب شخصيّة فهذا طبعًا نرفضه بشكل عام."

Published by Arab Journals Platform, 2022

الرأي الثالث: تقرير قناة الحرّة في 2005.05.21

	"نرفض وبشدّة أن تُستغلّ المقاومة الفلسطينيّة لتحقيق أهداف شخصيّة."

باستطلاع الرأي الإخباريّ هذا أرادت المراسلة الإيحاء بأنَّ الشّعب الفلسطينيّ كلّه يرفض العنف واستغلال المقاومة لتحقيق أهداف حزبيّة ضيّقة، وبالتالي تريد المراسلة إبراز أنَّ حركة حماس والفصائل المسلّحة الأخرى تعمل ضدّ رغبة الشّعب الفلسطينيّ. من الواضح هنا أنَّ جميع الآراء تصبّ في اتجاه واحد لخلق انطباع عن إجماع مفتعل لدى المواطنين الفلسطينيّين حول مسألة الالتزام بالتّهدئة. هذا الأسلوب في التعاطي مع آراء النَّاس يبُرهن على عدم توازن المراسلة وبالتالي عدم موضوعيتها ورغبتها في توجيه رأي المشاهدين للرأيّ الذي تُروّج له في تقريرها.

اختبار معيار التّوازن: في الحقيقة لم يقدّم الثنائيّ (Schatz & Schultz) طريقة خاصّة لاختبار معيار التّوازن في نشرات الأخبار عدا ما أشرنا إليه في بداية الحديث عن التّوازن وهو ضرورة مشاركة جميع الأطراف في التّعبير عن آرائهم في القضايا الإعلاميّة الشّائكة التي تخصهم، ويتمّ هذا الاختبار عبر إجراء تحليل بنائيّ للموضوعات الخبريّة (Schatz & Schulz, 1992, pp. 703-704). إلا أنَّ بعض المقالات الأخرى ومنها مقالة (وداد البرغوثي) تُشير إلى ضرورة أخذ عناصر أخرى بالاعتبار عند اختبار مدى التزام المحطّة التلفزيونيّة بمبدأ التّوازن: فبالإضافة إلى وجوب توفر آراء "المؤيّد والمعارض" في القضية الشّائكة، يجب ملاحظة مدى قوة ومهارة كلّ من المتحدثَيْن (المؤيّد والمعارض) في التّعبير، فبعض المحطّات تأتي بمتحدّث قوي يُمثّل رأيها، وبآخر ضعيف يُمثّل الطّرف الآخر المخالف، وتشير (البرغوثي) إلى مسألة "التّلاعب بالتكنولوجيا"؛ إذ تعمد بعض المحطّات إلى التّلاعب بالإضاءة والصّوت والحرارة لتؤثّر سلبًا على المتحدّث المعارض ليخرج بصورة سيّئة أمام المشاهدين، بعكس المتحدّث المؤيد[1].

(1) يبدو هذا الأمر منطقيًا، إلا أنّ تجربتي العمليّة كمسؤول عن المقابلات الإخباريّة في نشرات أخبار تلفزيون الدوتشه فيلله الألمانية (DW-Arabiya) لمدة أربع سنوات متواصلة (2005-2009) تختلف قليلًا، إذ كنا نتعامل مع جميع الضّيوف التّعامل ذاته بخصوص الأمور التقنيّة والتكنولوجيّة من صوت وإضاءة وحرارة في الأستوديو ونحرص كثيرًا على جودتها، لأنّ إضعاف هذه التقنيات عمدًا قد يُسيء إلى سُمعة جودة البثّ لدى القناة، ولكن - في الغالب - كنا نستضيف الضّيف المقرّب من رأي المحطّة في الأستوديو نفسه ليعبّر عن الرأيّ

وكذلك التّحكم في آلية الحوار وإدارة الوقت، كأن يُمنح الضّيف المؤيّد وقتًا أطول في التّعبير عن رأيه بعكس الضّيف المعارض، بالإضافة إلى التّحكّم في توجيه القضية من خلال التّركيز على نقاط وتهميش أخرى (البرغوثي،2017، 34-45). بالنسبة للنقطة الأخيرة التي أشارت إليها (البرغوثي) فهي مسألة لا مفر منها في الإعلام وتخضع لمعيار الأهمّيّة وليس لمعيار التّوازن.

الحياديّة: يعني الحياد أنَّ على الصّحفي أن يفصل رأيه الشّخصيّ عن المعلومات الخبريّة بوضوح. ويجري تطبيق هذا المفهوم عمليًا على مستويات مختلفة؛ فعلى مستوى أشكال العرض الإخباريّ (الخبر البسيط، التّقرير، التّعليق، المقابلة..) يجب فصل الخبر ذي الطبيعة المعلوماتيّة (الخبر البسيط، التّقرير الإخباريّ) عن شكل العرض ذي الطبيعة التّعبيريّة (التّعليق الإخباريّ، المقابلة الإخباريّة) بسبب تركيزه على الرأي. ويشير الثّنائيّ (Schatz & Schultz) إلى أنَّ مسألة الفصل بين الخبر والرأي قد ضمنته بعض النّصوص القانونيّة في ألمانيا وألزمته وسائل الإعلام(Schatz & Schulz, 1992, p.704)، ولهذا نرى أن التّعليق الإخباريّ – مثلًا - يجري الإشارة إليه صراحة بالنّص المحكيّ والمكتوب على الشّاشة على أنّه "تعليق إخباريّ" مع ذكر اسم المعلّق والمؤسسة الإعلاميّة التي ينتمي إليها في بداية التّعليق وآخره، حتّى يرتبط رأي المعلّق بشخصه ومؤسسته هو وليس بالقناة نفسها، كما ويظهر المعلّق على الشّاشة طوال الوقت من دون استخدام أي عناصر خبريّة مساعدة، مثل الصّورة الخبريّة في خلفيّة الشّاشة أو مادة فيلمية مصوّرة مرافقة بأي وضعيّة كانت، حتّى يظلّ التّعليق مرتبطًا بشخصيّة المعلّق طوال الوقت وبصورة واضحة، كما هو واضح في الصّورة أدناه (Tagesthemen, 2019). ولهذا اعتبر الثّنائيّ (Schatz & Schultz, 1992, p.704) أنَّ مسألة التّمييز بين أشكال العرض الإخباريّ المعتمدة على المعلومات وتلك المعتمدة على الرأي في الإعلام الألمانيّ ليس بالأمر الصعب.

مثال (11):

"المؤيد" في بث حي ومباشر، أمّا المعارض فنبقيه بعيدًا عن الأستوديو ونسجّل معه مقابلة عبر الأقمار الصّناعيّة تسجيلًا حتّى يتمّ التّحكم بأقواله ومنتجتها بما لا يُسيء إلى "سياسة القناة"، وإن صدف وأن تفوّه الضّيف "المؤيد" بكلمات "غير ملائمة" تُسيء إلى "سياسة القناة" كان يُطلب مني عدم استضافته مرّة أخرى في الأستوديو، وأحيانًا كان يُلغى اسمه من قائمة الضّيوف المقربين من القناة!!

صورتان توضحان طريقة تمييز التّعليق الإخباريّ عن غيره من أشكال العرض الإخباريّ في نشرة الأخبار الألمانيّة: ففي الصّورة الأولى تظهر مذيعة النّشرة وهي تقدّم للتعليق الإخباريّ وقد كُتب على الشّاشة في الخلفيّة اسم المؤسسة الإعلاميّة التي تعمل بها المعلقة (SWR) ومن أسفلها كُتبت عبارة (Kommentar) أي "تعليق"، وفي الصّورة الثانية تظهر فيها "المعلّقة" وحدها من دون أيّ عناصر خبريّة أخرى (صورة خبريّة، مادة فيلميّة) وهي تُدلي بتعليقها.

إلا أنَّ مسألة التّمييز هذه ليست بالأمر السّهل في نشرات الأخبار العربيّة لعدم وجود هذه الشّفافيّة في التّعامل مع الأخبار والآراء، حتّى أنَّ بعض المحطّات الإخباريّة أصبحت تعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على "التّقرير الإنشائيّ"(1) لاستخدامه للتّعبير عن رأيها وموقفها من الموضوعات الخبريّة الشّائكة ولكن متخفيّة تحت اسم "تقرير"، الذي هو في حقيقته "تعليق".

ويمكن ملاحظة الالتزام بمعيار الحياديّة على مستوى المصطلحات والمفاهيم والأسماء والصفات أيضًا عبر استخدام لغة مجرّدة من الأوصاف التقويميّة التي من الممكن أن تُخفي في جعبتها أحكامًا مسبّقة أو آراءً ومواقف ذاتيّة. إلا أنَّ الثنائيّ (Schatz & Schultz) أكدا أنَّ هذا الأمر ينطبق فقط على أشكال العرض الإخباريّ المرتكزة على الحقائق الخبريّة وليس الآراء (التّعليق الإخباريّ والتّعليق الهزلي) التي يمكن للإعلاميّ من خلالها استخدام الأوصاف التي تعبّر عن رأيه بلا حرج (Schatz & Schultz, 1992, p.704)، واقترحا استخدام طّريقة تحليل المضمون المعروفة باسم "تحليل توكيد التّقويم"(evaluative assertion analysis) التي ابتكرها أوزغود (Osgood, 1954) عام 1954 لاستخراج الأوصاف التقويمية المستخدمة في المحتوى الإعلاميّ الإخباريّ، وتفسير التّقويمات المستخرجة كمؤشرات على قلة الاحترافيّة. ويعتمد هذا التّحليل (بصورة مبسّطة جدًا) على استخراج جميع الأسماء والألقاب والأفعال والأوصاف وصيغ التّفضيل والتنميط والتفخيم المستخدمة في النّص الإعلاميّ من أجل إثارة مشاعر المتلقي وتصنيفها إلى أسماء وألقاب وأفعال وأوصاف تقويميّة أو خبريّة اعتمادًا على اتفاق أهل اللغة. ولنعطي أمثلة على ذلك:

(1) وهو التقرير الذي يتخذ من اللغة الإنشائيّة في الكتابة أسلوبًا له.

جدول (1):

الاسم/اللقب/الفعل/الصّفة	التّعبير التقويميّ غير المحايد	التّعبير الخبريّ المحايد
داعش (دواعش/ الدعشنة):	هذا الاسم مفتعل ولا وجود له في الواقع، ابتدعه المعارضون لتنظيم "الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام" في بداية ظهوره كاختصار لاسمه الطّويل، ونشرته وسائل الإعلام بين النّاس، ومع أنّ تنظيم "الدّولة الإسلاميّة" أعاد تسمية نفسه بـ "تنظيم الدّولة" فحسب لعدم رضاه عن اسم "داعش"، إلا أنّ كثيرًا من المحطّات التلفزيونيّة ما زالت تُطلق عليه هذا الاسم لتعبّر به عن موقفها المناهض للتنظيم المسلّح.	ولكن يمكن للإعلاميّ أن يقول: "تنظيم الدّولة الإسلاميّة المعروف إعلاميًّا باسم داعش".
جيش الدفاع الإسرائيليّ	هو الاسم الذي أطلقته إسرائيل على جيشها، وأي تسمية له في وسائل الإعلام غير هذه التسمية تكون غير محايدة، حتّى وإن لم يكن بالفعل جيشًا للدفاع بل للهجوم والاحتلال، الاسم يبقى اسمًا كما هو، وأيّ تغيير يطرأ عليه يُعتبر تعبيرًا تقويميًا متحيزًا، فلا نقول "آلة الحرب الإسرائيليّة" ولا "جيش الكيان الصهيونيّ".	ولكن يمكن أن يقول الإعلاميّ: "المسمى بجيش الدفاع الإسرائيليّ"، أو "الجيش الإسرائيليّ" فحسب.
المخلوع علي عبد الله صالح	إن استخدام لقب (المخلوع) هو استخدام تقويميّ يعكس عدم الحياديّة.	الصّحيح الاكتفاء بوصفه بـ"الرئيس اليمنيّ السّابق علي عبد الله صالح" فهو أقرب للحياد.
الجنرال المتقاعد خليفة حفتر	استخدام لقب (الجنرال المتقاعد) فيه نوع من تقليل قيمة الموصوف به، أو اتهام له، خصوصًا وأنّه يأتي ملاصقًا للاسم طوال الوقت، عندها لا يُعدّ وصفًا خبريًا بل تقويميًّا غير محايد.	ولكن يمكن تسميته بـ"قائد قوات شرق ليبيا" أو "الجنرال خليفة حفتر" فحسب.

... تابع جدول رقم (1)

الاسم/اللقب/الفعل/الصّفة	التّعبير التقويميّ غير المحايد	التّعبير الخبريّ المحايد
زعم \ ادعى	من المفترض استخدم هذا الفعل للتشكيك في قول لم يُقدّم صاحبه أي إثبات أو دليل على صحة اتهامه، وفي حالة أنَّ كلّ ما قاله كان مجرّد اتهامات. لكن بعض الإعلاميّين يستخدمون هذا الفعل لإضفاء نوع من التشكيك على أقوال شخص قدّم أدلة على صحة ما يقول، عندها يُعدّ استخدامًا تقويميًّا متحيزًا.	في حالة تقديم دليل على اتهامه نستخدم فعل: "قال" أو "أكد" أو "تحدّث" أو "اتهم"، وفي حالة عدم تقديم دليل على اتهامه نستخدم: "زعم" أو "ادعى".
الإرهابيّ، الغاشم، المفدّى، العظيم...	كلها أوصاف تقويميّة غير محايدة	

بعض الباحثين والإعلاميّين الممارسين يرون أنَّ مسألة الحياديّة مستحيلة، فوداد البرغوثي تقول: "إنَّ توخي الدّقة والصدق والأمانة والموضوعيّة يؤدي إلى نقل حقائق، وهذه الحقائق التي توصّل إليها الصحفيّ قد تؤدي به الانحياز إلى طرف، وهذا يعني أنّه انحاز لطرف"!! (البرغوثي،2017، ص 39) وهذا غريب، لأنَّ كشف الصّحفيّ للحقائق الغرض منه معرفة الحقيقة الوثيقة الصّلة بالواقع، وكشفها لا يعني أبدًا انحيازه، حتّى وإن كانت عمليّة الكشف هذه جاءت لصالح طرف ما، لأنّه يعتمد على المعلومات المجرّدة الخالية من رأيه الشّخصيّ ويستخدم لغة محايدة غير تقويميّة لأي طرف، والوصول إلى الحقيقة هو هدفه الرئيس وليس الفصل بين أطراف الصّراع الخبريّ، أي أننا في اختبارنا للحياديّة نعمل على تقويم عمل الصّحفيّ نفسه، وليس النتائج التي يتوصّل إليها بحثه وتقصيه.

ونلاحظ الموقف ذاته لدى (عارف حجاوي) مدير البرامج السّابق في قناة الجزيرة الإخباريّة ومن قبلها قناة (بي بي سي) البريطانيّة، إذ يقول في برنامجه المعروف باسم "معارف إعلاميّة" الذي ينتجه معهد الجزيرة للتدريب المنتشر على شبكات التّواصل الاجتماعيّ الآتي: "الحياد والموضوعيّة. لا حياد في الإعلام! فلو قلنا "جيش الدفاع الإسرائيليّ"، فنحن منحازون، ولو قلنا: "آلة الحرب الإسرائيليّة"، فنحن منحازون، ولو قلنا: "جيش الكيان الصّهيونيّ" فنحن منحازون، فليختر الإعلاميّ انحيازه الذي يريد!!"(معارف إعلامية، يوتيوب ،2019) وهذا أيضًا غريب، فقد وضّحنا في مثال سابق أنَّ ذكر اسم شخص ما أو مؤسسة أو هيئة كما هو لا يعتبر أسلوبًا تقويميًا، بل خبريًّا، أمّا تغييره أو تشويهه بأيّ صورة كانت، إيجابية أو سلبية، فهو دليل على التحيّز. ولو سلّمنا بدعوته للإعلاميين باختيار انحيازهم الذي يريدون، فلماذا يلوم الإعلاميون النّاس عند اتهامهم بالتحيّز وينفون التّهمة عن أنفسهم؟ ولماذا يأخذ بعض الإعلاميين على وسائل الإعلام الأخرى تحيّزها لحكوماتها ويتهمونها بالتبعيّة، إن كانوا هم أنفسهم منحازون ويعترفون بذلك؟! أمّ أنَّ تحيّزهم أرقى من تحيّز غيرهم؟ لهذا نقول: إنَّ التحيّز ليس من "الأخلاق العقلانيّة" التي تحفظ

الواقع من التشويه والتّأطير والتوجيه والدعاية، بل يعكس عدم نزاهة الإعلاميّ وتحزبه، لهذا وجب العمل على التّخلص منه وتجنبه.

الاستقلاليّة: إنَّ معيار الاستقلاليّة من المعايير التي لم يذكرها الثنائيّ (Schatz & Schultz) كأحد معايير ركن النّزاهة، بل كانت إضافة من أرنولد (Arnold, 2009, p. 175) الذي وضّحها بأنّها استقلاليّة نشرة الأخبار التّلفزيونيّة من الإعلانات التجاريّة، باعتبار أنَّ وجود إعلانات تجاريّة في النشرة يُمكن أن يُكسب أصحابها بعضًا من التّأثير على محتوى النّشرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وخلو النّشرة منها يُعدّ إشارة إلى استقلاليتها. أمّا المصادر العربيّة فتزيد على هذا المفهوم الاستقلاليّة الحزبيّة والسّياسيّة أيضًا (البرغوثي،2017، ص42). إنَّ مسألة استقلاليّة نشرة الأخبار من الإعلانات التّجاريّة مسألة من السّهل الحكم عليها، ويكفي مراقبة نشرة الأخبار لمعرفة ذلك، أمّا مسألة الاستقلاليّة من الحزبيّة والانتماء السّياسيّ، فهي مسألة ليست سهلة، خصوصًا إن لم تعترف المحطّة نفسها بتبعيّتها لحزب أو جهة سياسيّة أو اقتصاديّة معيّنة، وفي هذه الحالة لا بد من إجراء تحليل محتوى لرسالتها الإعلاميّة للحكم على استقلاليتها من عدمه.

إنَّ معيار الاستقلاليّة من شأنه أن يحفظ للصّحفيّ حريّة الوصول إلى الحقائق الخبريّة المجرّدة من دون أيّ تأثير ماديّ أو حزبيّ أو سياسيّ أو أيديولوجيّ، وهو من المعايير التي تُحافظ على نزاهة الصّحفيّ وقدرته على كشف الحقائق الموضوعيّة باحترافيّة عالية.

الخاتمة

يتضح من كلّ ما سبق أنَّ مسألة "الموضوعيّة" في الإعلام ليست مستحيلة، بل ممكنة التّطبيق وباحترافيّة عالية إن التزم الإعلاميّ والصّحفيّ بأركانها ومعايرها المختلفة. إنَّ الموضوعيّة الاحترافيّة قادرة على تقديم موضوعات ومعلومات خبريّة صحيحة وكاملة ودقيقة ومهمة للمتلقي وَفْقَ أسس ومعايير صارمة يمكن اختبارها والتّحقق منها، كما أنّها تحفظ نزاهة الصّحفيّ وحياديته وعدالته واستقلاليّته بأخلاق سلوكيّة عمليّة تفتح له المجال للوصول لأهم المعلومات ولأكبر شريحة من النّاس وتكسبه مصداقيّة عالية بين المشاهدين. بالإضافة إلى أنَّ من شأن الموضوعيّة الاحترافيّة هذه التّأثير في النّاس من خلال الموضوعات والحقائق الخبريّة التي توفرّها لهم بعيدًا عن التشويه والتلاعب والتحيّز والتّأطير والتّوجيه، فكلّ معلومة مجرّدة يُمكن أن ينتج عنها تصوّر سليم للواقع وبالتالي فهم أعمق وأقرب إلى الواقع، وهذا من شأنه أن يُوصل لاتخاذ قرارات وأحكام سليمة، سواء كان ذلك على المستوى الفرديّ أو المؤسساتيّ أو المجتمعيّ.

إلا أنّ الموضوعيّة الاحترافيّة بأركانها ومعاييرها واختباراتها هذه لا تكفي وحدها لحفظ الحقائق الخبريّة من التّلاعب والتّضخيم والتّشويه والتّحريف خصوصًا فيما يتعلّق بمسألة "موضوعيّة الصّورة" وحياديتها وكيفيّة استخدامها في إعادة تركيب الواقع الحقيقيّ في عالم الإعلام بصورة وثيقة الصّلة به، وهذا ما سنتعرّض إليه في ورقة بحثية تالية.

المراجع العربية

- آين راند في أول مقابلة متلفزة لها عام 1959. (دون تاريخ نشر)، يوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=vxbC6g_VcBo.
- البرغوثي، وداد. (2017)."المبادئ المهنية لأخلاقيّات الإعلام"، أخلاقيات الإعلام، (مجموعة مؤلفين)، نموذج مساق للتّدريس الجامعيّ. مجموعة مؤلفين. (رام الله: مركز تطوير الإعلام، 2017): 34 – 45.
- الجزيرة نت. (2019). "تضارب بشأن أعداد القتلى في إيران وخامنئي يعتبر الاحتجاجات مسألة أمنية". تاريخ النشر: 19 تشرين الثاني 2019. في الإنترنت: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/19/%D8%AE%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%89.
- شاهين، فايز. (2017). الشّفافية الإعلاميّة في نشرة الأخبار التلفزيونيّة. اقتراحات لتطبيق مفهوم الشّفافيّة الإعلاميّة على نصوص نشرات الأخبار وصورها. *المجلة العربية للإعلام والاتصال*. العدد 17، (مايو 2017): 205 – 239.
- قناة MBC تكذب على الناس بكل جرأة على داعش (2015). يوتيوب: تاريخ النشر: 01 يناير 2015.https://www.youtube.com/watch?v=S-Behs1f1mY&t=14s.
- القناة الألمانية الأولى ARD. (2002). نشرة أخبار Tagesschau، تاريخ النشر: 17 أبريل 2002. (أرشيف الكاتب).
- قناة الجزيرة (أ). (2005). *إسرائيل تطلق سراح أربعمائة أسير فلسطينيّ/ والسُلطة تُطالب إسرائيل بإطلاق سراح المزيد*. تاريخ النشر: 02 يونيو 2005. (أرشيف الكاتب).
- قناة الجزيرة (ب). (2005). *الفلسطينيون يحيون اليوم ذكرى مرور 57 عامًا على نكبة فلسطين*. حصاد اليوم. 15 مايو 2005. (أرشيف الكاتب)
- قناة الجزيرة. (2002). *نشرة أخبار حصاد اليوم*، تاريخ النشر: 17 أبريل 2002. (أرشيف الكاتب).
- قناة الجزيرة. (2015). *موجز الأنباء، العاشرة صباحاً. إعلان حركة طالبان مسؤوليّتها عن هجوم انتحاريّ في ولاية لوغر جنوب العاصمة كابول*. تاريخ النشر: 06 أغسطس 2015. في الإنترنت: https://www.youtube.com/watch?v=Z7I-VCzEwsk.

– قناة الجزيرة. (2016). *"الحصاد – الجزء الثالث - ضلوع إيران في إمداد الحوثيين بالسلاح"*. يوتيوب، 30 نوفمبر 2016 https://www.youtube.com/watch?v=QybfSpTErrc

– قناة الحرة (أ). (2005). *دور المواطنين الفلسطينيين في المحافظة على اتّفاق التهدئة بين الفصائل الفلسطينيّة وإسرائيل. العالم اليوم*. 21 مايو 2005. (أرشيف الكاتب).

– قناة الحرة (ب). (2005). *نشرة أخبار العالم*. تاريخ النشر: 02 يونيو 2005. (أرشيف الكاتب).

– المسيري، عبد الوهاب. (2000). *رحلتي الفكرية، في البذور والجذور والثمر. سيرة غير ذاتية غير موضوعية*. (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2000)، ط1.

– معارف إعلامية (2019). عارف حجاوي، مركز الجزير للتدريب. يوتيوب. تاريخ النشر 18 أبريل 2019. في الإنترنت: https://www.youtube.com/watch?v=BDiniy7IvIs

– موسوعة ستانفورد للفلسفة (2018). آين راند. ترجمة: علي الحارس،في الإنترنت: https://hekmah.org/wp-content/uploads/2018/10/آين-راند-موسوعة-ستانفورد-للفلسفة

References (Arabic & English & German)

– Al Hurra Channel. (a) (2005). *The role of Palestinian citizens in maintaining the truce agreement between the Palestinian factions and Israel*. Alalam Today News, May 21, 2005. (Author's Archive).

– Al Hurra Channel. (b) (2005). *World News Bulletin, publication date*. 02 Jun 2005. (Author's Archive).

– Al Jazeera. (2002). *Hasad Al Yawm News*, Publication date: April 17, 2002. (Author's Archive).

– Al Jazeera. (2015). *The news summary, at ten in the morning. Taliban claims responsibility for a suicide attack in Lugar State, south of the capital*. Kabul. Publication date: 06 August 2015. on the Internet: https://www.youtube.com/watch?v=Z7I-VCzEwsk.

- Al Jazeera. (2016). “Al-Hasad - Part Three - Iran's Involvement in Supplying the Houthis with Arms.” YouTube, November 30, 2016 https://www.youtube.com/watch?v=QybfSpTErrc
- Al Jazeera. (a) (2005). *Israel frees four hundred Palestinian prisoners / The Authority calls on Israel to release more*. Publication Date: 02 June 2005. (Author's Archive).
- Al Jazeera. (b) (2005). *Palestinians mark the 57th anniversary of the Palestinian catastrophe today*. Hasad Al Yawm. May 15, 2005. (Author's Archive).
- Al Jazeera. Net. (2019). *Discrepancy on the numbers of deaths in Iran and Khamenei considered the protests as a security issue*. 19 November 2019. on the Internet: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/19/%D8%AE%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%89.
- Al-Barghouthi, Widad. (2017). *Professional Principles of Media Ethics", Media Ethics, a model course for university teaching*. A group of authors. (Ramallah: Media Development Center, 2017): 34 - 45.
- Arnold, K. (2009). *Qualitäts journalismus*. Die Zeitung und ihr Publikum. Konstanz: UVK.
- Ayn Rand in her first televised interview in 1959, YouTube. (Without publication date). https://www.youtube.com/watch?v=vxbC6g_VcBo.
- Daschmann, Gregor. (2009). *Qualität von Fernsehnachrichten*. Dimensionen und Befunde. In Mediea Prespektiven. 5\.
- El-Messiri, Abdel-Wahab. (2000). *My Journey from the seeds to the fruits My Journey from the seeds to the fruits: a non objective non subjective Biography*. the general organization of the palaces of culture, Cairo, 2000, First Edition.

- Häusermann, J. & Käppeli, H. (1986). *Rhetorik für Radio und Fernsehen. Schriften zur Medienpraxis*. Bd. 1. 2. Auflg. Aarau und Frankfurt/Main: Sauerländer.pp. 169-179.
- Jungnickel, Katrin. (2009). *Nachrichtenqualität aus Nutzersicht- Eine Untersuchung zur Korrespondenz zwischen normativen Qualitätsansprüchen und Nutzerqualitätsbewertungen*. Retrieved from: file:///C:/Users/fs18234/Downloads/MagisterarbeitKatrinJungnickel%20(1).pdf.
- Kepplinger, Hans Mathias. (1985). *Dei aktuelle Berichterstattung des Hörfunks*. Freiburg\ München.
- Kepplinger, Hans Mathias. (1998). *Der Nachrichtenwert der Nachrichtenfaktoren*. In: Christina Holtz-Bacha, Helmut Scherer, Norbert Waldmann (Hrsg.):wie die Medien die Welt erschafen und wie die Menchen drin leben. Opladen. West deutscher Verlag.pp. 19-38.
- MBC is boldly lying to people concerning ISIS. (2015). YouTube: Publication date: 01 Jan 2015. YouTube: https://www.youtube.com/watch?v=S-Behs1f1mY&t=14s.
- McQuail, Denis. (1992). *Media Performance*. Mass Communication and the public interest. London.
- Media acquaintance. (2019). ArefHijjawi, Al-Jazeera Training Center. YouTube Publication date: April 18, 2019.From:https://www.youtube.com/watch?v=BDiniy7IvIs.
- Mukenhaupt, Manfred. (1981). *Verstehen und Verständlichkeit*. Vorschäge zu einer kommunikativen Analyse der Verständlichkeit und des Zusammenhangs von Text und Bild. Kodikas\Code. Volume 3, Gunter NarrVerlag, Tübingen.
- Osgood, Charles E. Saporta, Sol, Nunnally, Jum C. (1954). *Evaluative Assertion Analysis: A Method for Studying the Semantic Content of*

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 4, Art. 23

Messages. Institute of Communications Research of the University of Illinois.

- Ruß-Mohl, S. (1992). "Am eigenen Schopfe ..." Qualitätssicherung im Journalismus - Grundfragen, Ansätze, Näherungsversuche. Publizistik, 37.pp. 83-96.
- Schatz, H. & Schulz, W. (1992). *Qualität von Fernsehnachrichten. Kriterien und Methoden zur Beurteilung von Programmqualität im dualen Fensehesystem*. In: Media Perspektiven, 11.pp. 690-712.
- Schönbach, Klaus. (1977). *Trennung von Nachricht und Meinung*. Empirische Untersuchung einens journalistischen Qualitätskriteriums. Freiburg\München.
- Shaheen, Fayez. (2017). Media Transparency in TV News. Proposals for Applying the Concept of Media Transparency to News broadcast Texts and Images. *The Arab Journal of Information and Communication*. Number 17, (May 2017): 205 - 239.
- Stanford Encyclopedia of Philosophy, AynRand. (2018). Translation: Ali Al-Haris, on the Internet: Ayn-Rand-Encyclopedia-Stanford-Philosophy https://hekmah.org/wp-content/uploads/2018/10/
- Steinbach, Marian (2005). Visuelle Informationsvermittlung in TV-Nachrichten.
- Tagsthemen 22:15 Uhr, October 07, 2019. Retrieved from: https://www.youtube.com/watch?v=-9XpuuSDdaQ.
- The first German channel, ARD, Tagesschau News, Publication date: April 17, 2002. (Author's Archive).
- Weiß, Hans-Jürgen. (1989). Öffentliche Steritfragen und massenmediale Argumentationsstrukturen. In: Kaase, Max\Schulz, Winfried (Hrsg.) Massen kommunikation. Methoden, Theorien, Befunde. Opladen. pp. 473-489.
- Westerstahl, Jörgen (1983). *Objective news reporting. General premises*. In: Communication Research, 10. pp. 404-424.